جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم
السياسية

المساعدات الخارجية للأردن وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧)

Foreign Aid to Jordan and their Impact on Political and Economic Stability under Syrian Asylum

إعداد

عبدالصمد أحمد مفلح السميرات

إشراف الدكتور
عادل تركي القاضي

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال تعالى:

{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}

صدق الله العظيم

سورة المائدة: الآية (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب: عبدالصمد أحمد مفلح السميرات؛ أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: عبدالصمد أحمد مفلح السميرات

التوقيع: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: عبدالصمد أحمد مفلح السميرات الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٢٥

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

المساعدات الخارجية للأردن وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

المساعدات الخارجية للأردن وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل اللجوء السوري (2011-2017)

Foreign Aid to Jordan and their Impact on Political and Economic Stability under Syrian Asylum

إعداد

عبدالصمد أحمد مفلح السميرات

إشراف

الدكتور عادل تركي القاضي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	التوقيع
د. عادل تركي القاضي	مشرفاً ورئيساً
أ.د صايل فلاح السرحان	عضواً
د. أمين علي العزام	عضواً
أ.د. مازن العقيلي	محكماً خارجياً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلوم السياسية** من

معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: 29/4/2018

الفصل الدراسي الثاني: 2018/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من علمني كيف يكون الصبر مفتاح الفرج... إلى الذي لم يتوانى عن الوقوف إلى جانبي.. إلى سندي وقدوتي ومعلمي ....

والدي العزيز الغالي...

إلى التي بدعائها أنارت دربي ...إلى من كان رضاها غايتي.... فأعطتني الكثير

ولم تنتظر المقابل...

والدتي الحبيبة...

إلى الذين كبرت معهم وسرت على الدرب معهم.... رفقاء البيت الطاهر...

إخواني وأخواتي الأعزاء ...

إلى أصدقائي وزملائي

وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

عبد الصمد السميرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال تعالى:

(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ)

(سورة البقرة, الآية :١٥٢)

الحمد والشـــكر لله ســـبحانه وتعالى الذي وفقني لإتمام هذا الجهد المتواضـع, والصـلاة والسـلام على خير الأنام سـيدنا محمد صـلى الله عليه وسلم.

أما بعد, , ,

إنه ليشرـــفي في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشـــكر والعرفان إلى أســـتاذي الفاضـــل الدكتور عادل تركي القاضي, الذي تكرم بالإشراف على ر سالتي هذه وواكب على هذا الجهد حتى تم إخراجه بهذا الـشكل بفـضل توجيهاته الرشـيدة وملاحظاته السـديدة, فأسـأل الله أن يجزاه عني خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أ ساتذتي الأكارم أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بلمساتهم القيّمة. جزأهم الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الباحث

عبدالصمد السميرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... ح

قائمة الجداول ..... ي

الملخـــص ..... ك

المقدمة: ١

أولاً: أهمية الدراسة: ٤

ثانياً: أهداف الدراسة ٥

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٦

رابعاً: فرضيات الدراسة: ٧

خامساً: حدود الدراسة: ٨

سادساً: مفاهيم الدراسة: ٨

سابعاً: منهجية الدراسة: ١١

ثامناً: الدراسات السابقة ١٣

الفصل الأول الاستقرار السياسي والاقتصادي دراسة نظرية ١٩

المبحث الأول مفهوم واتجاهات ومؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه ٢٠

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي واتجاهاته الفكرية ٢١

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه ٢٩

المبحث الثاني أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستقرار السياسي ٣٥

المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي ٣٦

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ٤١

الفصل الثاني اللجوء السوري والمساعدات الخارجية للأردن ٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول اللجوء السوري في الأردن (٢٠١١-٢٠١٧)..... ٤٧
المطلب الأول: واقع اللجوء السوري في الأردن..... ٤٨
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجوء السوري على الأردن ٥٣
المبحث الثاني أثر المساعدات الخارجية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن..... ٦٩
المطلب الأول: حجم المساعدات الخارجية للأردن وطبيعتها..... ٧٠
المطلب الثاني: المساعدات الخارجية الموجهة لتعزيز الديمقراطية والاصلاح السياسي ٧٥
المطلب الثالث: المساعدات والاستقرار والاقتصادي..... ٨٢
الخاتمة ٩٩
المراجع..... ١٠٢
المراجع الأجنبية..... ١١٤
Abstract ١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	توزيع اللاجئين السوريين في الأردن	٤١
(٢)	حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن (٢٠١١ -٢٠١٧)	٥٤
(٣)	فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)	٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الخارجية للأردن وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧)

إعداد الطالب

عبدالصمد أحمد مفلح السميرات

إشراف

الدكتور عادل تركي القاضي

الملخـــص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية للأردن على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل أزمة اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧), وقد انطلقت من فرضية رئيسية مفادها أن هنالك علاقة ارتباطية بين المساعدات الخارجية وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن في ظل أزمة اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧), وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي, وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أبرزها: وجود أثر محدود للمساعدات الخارجية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) وأن جزء من المساعدات الخارجية قد قدمت لمشاريع لتعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية واحترام الحقوق والحريات وتعزيز المواطنة والاصلاح السياسي, وكذلك من الاستنتاجات وجود أثر واضح في عدم الاستقرار الاقتصادي من حيث مؤشرات الأسعار وتفاقمت مشكلتي الفقر والبطالة, وذلك نظراً لعدم كفاية المساعدات الخارجية لتكاليف أعباء اللجوء السوري, وأوصت الدراسة بتوصيات من أهمها تفعيل الدبلوماسية الأردنية في شرح أعباء اللجوء السوري على الأردن وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي, وأن على المجتمع الدولي المساهمة في دعم الأردن اقتصادياً ليتمكن من مواجهة أعباء اللجوء السوري, وبالتالي المحافظة على الاستقرار السياسي, وتمكينه من

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الاستفادة من اللجوء السوري في الأردن في جذب مستثمرين إلى الأردن للمساهمة في الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : المساعدات الخارجية, الأردن, الاستقرار السياسي, الاستقرار الاقتصادي, اللجوء السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يُعد الأردن من الدول العربية التي تعتمد على المساعدات الخارجية، وذلك نتيجة لمحدودية مواردها الطبيعية فضلاً عن ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية لديها، واعتماد اقتصادها على موارد قطاع الخدمات وتحويلات العمالة الأردنية من الخارج والتي تتسم بالتقلب بشكل كبير, ويحصل الأردن على المساعدات الاقتصادية من الدول المانحة لدوره في مسيرة السلام في المنطقة, واستقباله أعداد هائلة من اللاجئين من الدول التي تعاني من الحروب الأهلية وعدم الاستقرار.

وفي ضوء المشكلات الاقتصادية المتعاقبة على الاقتصاد الأردني, حاول الأردن بناء علاقات خارجية, قائمة على خدمة المصالح المشتركة ودوره الإقليمي في تحقيق السلام الإقليمي, الذي جعل الأردن شريك استراتيجي فعال في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط, وذلك بحكم موقعه الجغرافي, وازدادت المشاكل الاقتصادية في الأردن مع أزمة اللجوء السوري في ظل الافتقار إلى مقومات البنية التحتية إضافة إلى ما تعانيه الأردن من مشكلات الفقر والبطالة وضعف الاقتصاد والمديونية, ونتيجة للزخم الهائل والكبير من اللجوء الذي خلفّ وراءه مشكلات عدة على الاقتصاد والحياة الاجتماعية وتزايد حجم البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعانى الأردن جراء استضافته للجوء الإنساني العديد من الأعباء والآثار المتعددة كالأزمة السكانية وارتفاع أجور السكن وارتفاع نسبة البطالة نتيجة لتراكم الأيدي العاملة القادمة من خلف الحدود والتي لديها الاستعداد بالعمل بأجور أقل, بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية التي خلفها هذا اللجوء.

وعلى ذلك وجد الأردن نفسه في أوضاع اقتصادية صعبة بسبب وجود الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين, إذ رتبّ هذا اللجوء نفقات باهظة على أثر إدماج اللاجئين في المجتمع الأردني, وقد كان الأردن بيده خيار إبقاء اللاجئين السورين في المخيمات الخاصة لهم, إلا أن الحكومة الأردنية سمحت بتكفيل اللاجئين من قبل أفراد يدعون القرابة والنسب بينهم وبين اللاجئين.

وفي ظل ما شهده الأردن في الفترة الماضية من آثار اقتصادية سعت العديد من الدول والجهات المانحة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية في سبيل دعم الاقتصاد الأردني وتطبيق برامج التحول الديمقراطي لتحقيق الاستقرار السياسي, والتي باتت تستهدف إحداث زيادة في نسبة النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والبطالة, وتحقيق التنمية الشاملة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم المساعدات الاقتصادية على مبدأ الكفاءة السياسية للدولة, وغالباً ما تكون لهذه المساعدات بعداً سياسياً يليه البعد الاقتصادي, إذ تعتبر المساعدات الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الغاية, وفي إطار العلاقات الدولية فإن الغاية السياسية للدولة المانحة هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تؤثر في السلوك الداخلي أو الخارجي للدولة التي تتلقى المعونة.

كما تلعب المساعدات الاقتصادية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار السياسي للدول التي تتلقى المساعدات, ويشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى مدى الاستقرار الداخلي في الدولة مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة, وفي حال توفر ذلك في دولة معينة فإنه يمكن وصف هذه الدولة بأنها تتمتع بوحدة وطنية, والوحدة الوطنية هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم.

وبناءً على ذلك فإن الدراسة الحالية ستحاول تفسير العلاقة بين المساعدات الخارجية للأردن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراســـة من جانبين؛ الجانب الأول يتعلق بأهميتها العلمية, والجانب الثاني يتعلق بأهميتها العملية ويمكن بيان ذلك بما يلي:

١- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في أنها محاولة لتفسير العلاقة بين متغير المســـاعدات الخارجية كعامل مســـتقل وبين متغيري الا ستقرار ال سياسي والاقت صادي في الأردن, كعامل تابع وتزداد أهمية هذه الدراســـة العلمية في كونها تجمع بين حقلين من حقول الســـياســـة وهما العلاقات الدولية والنظم السياسية, إذ ترتكز الدراسة على بحث متغير دولي وأثره على متغير ذو علاقة بالنظم الســـياســـية, وهو أيضـــاً زاد من أهميتها العلمية, وتم دراســة ذلك في ظل اللجوء الســوري (٢٠١١-٢٠١٧) الذي كان له أثر مباشر في زيادة حجم الإنفاق الحكومي, وأن دراســـة كل ذلك قد تسهم في زيادة التراكم المعرفي في حقل النظم السياسية والعلاقات الدولية.

٢- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراســـة في أنها قد تســـهم في تقديم معلومات لـُصناع القرار حول الو سائل التي قد ت سهم في تحقيق الا ستقرار السياسي ومنها المساعدات الخارجية, بالتركيز على حجمها ومدى كفايتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمواجهة أعباء اللجوء السـوري على الأردن (٢٠١١-٢٠١٧) إضـافةً إلى دراسـة حجم الإنفاق الحكومي على اللجوء السـوري, كما تسـهم في تقديم مقترحات حول كيفية إدارة أزمة اللجوء السـوري ورسـم السـياسـات التي تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن.

ثانياً: أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسـة إلى التعرف على المسـاعدات الخارجية للأردن وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧), كهدف رئيسي ومن الأهداف الفرعية لهذه الدراسة ما يأتي:

١- معرفة آثار اللجوء السوري على الأردن.

٢- الاطلاع على حجم المساعدات الخارجية للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).

٣- بيان دور المساعدات الخارجية في تعزيز الديمقراطية في الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).

٤- بيان دور المساعدات الخارجية في الاستقرار الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشـــكلة الدراســـة في الجدل الذي أثير حول دور المســـاعدات الخارجية في الا ستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن (٢٠١١ – ٢٠١٧) في ظل أزمة اللجوء الســـوري ، حيث أثيرت العديد من التســـاؤلات حول مدى تأثير وكفاية المساعدات الخارجية للأردن, ومدى مساهمة تلك المساعدات في تحقيق الاســتقرار الســياسي والاســتقرار الاقتصــادي وخاصــة في ظل أزمة اللجوء السوري, وبناءً على ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده:

ما أثر المساعدات الخارجية على الا ستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن, في ظل أزمة اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧)؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. ما آثار اللجوء السوري على الأردن؟

ب. ما حجم المســـاعدات الخارجية للأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).

ج. ما العلاقة بين المســـاعدات الخارجية وتعزيز الديمقراطية في الأردن؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. ما العلاقة بين المساعدات الخارجية والاصلاح السياسي في الأردن؟

هـ. ما العلاقة بين المساعدات الخارجية والاستقرار الاقتصادي في الأردن؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين المساعدات الخارجية وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن في ظل أزمة اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧).

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. هنالك علاقة ارتباطية بين المساعدات الخارجية وبين تعزيز الديمقراطية في الأردن.

ب. هنالك علاقة ارتباطية بين المساعدات الخارجية وبين الاصلاح السياسي في الأردن.

ج. هنالك علاقة ارتباطية بين المساعدات الخارجية وبين الاستقرار الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي أن تكون بداية الفترة الزمنية للدراسة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ حيث شهد الأردن تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيه, ويعتبر الأردن من أكثر الدول المتأثرة بهذا اللجوء لضعف اقتصاده الذي يعاني من شح في الإيرادات وعجز في الموازنة العامة, إضافة إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي:

١- المساعدات الخارجية:

تُعرف المساعدات الخارجية على أنها: "تقديم المنح لتمويل عمليات الاستقرار الاقتصادي والسياسي من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها"(مهيدات, ٢٠٠٥: ٢٢).

كما تُعرف المعونات الاقتصادية بأنها وسيلة تحويل الأموال من قبل مؤسسات أو حكومات مانحة للدول النامية من أجل دعم عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي (هايتر, ١٩٨٩: ٥٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التعريف الإجرائي للمساعدات الخارجية فهو الدعم المادي الذي تقدمه الدول المانحة والمنظمات الدولية للأردن جراء تحملها عبء اللجوء السوري على أراضيها خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٧)، لمساعدتها على القيام بأعباء اللجوء, وتحقيق عملية الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومواجهة العوائق التي تعترضها, وتتعدد أشكال المساعدات الخارجية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية أو عسكرية.

٢- الاستقرار السياسي:

يعرف الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام السياسي على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام" (هانتجون, ١٩٨١: ٧٩).

كما تم تعريف الاستقرار السياسي بأنه: " مدى تجنب النظام السياسي للانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم (Hurwitz, ١٩٧٧: ٨٦).

أما التعريف الاجرائي للاستقرار السياسي, يرى الباحث أن التعريف الإجرائي لمفهوم الاستقرار السياسي يكمن في دراسة المؤشرات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. تعزيز الديمقراطية: ويقصد بها فاعلية النظام السياسي في تنمية الإحساس لدى المواطنين بالانتماء للمجتمع والوطن.

ب. الاصلاح السياسي: ويقصد به تصحيح مسارات النظام السياسي من خلال تفعيل وتعديل السياسيات المتبعة إلى نحو يضمن تعزيز مبدأ الديمقراطية والشفافية والمشاركة السياسية لضمان تحقيق العدالة المجتمعية وتكافؤ الفرص.

٣- الاستقرار الاقتصادي:

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: "مدى موائمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سبيل تسهيل التقدم، ومن ثم فهم التنمية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي"(القطارنة, ٢٠٠٦: ٨٣).

أما التعريف الاجرائي للاستقرار الاقتصادي فهو: قدرة الحكومة الأردنية على التكيف مع أزمة اللجوء السوري بما لا يشكل عبئاً على الموازنة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أمكن صياغة المؤشرات الكمية الآتية للاستقرار الاقتصادي:

أ. مؤشر التوظيف وسـوق العمل: ويقصـد به قدرة الحكومة على خفض معدلات البطالة من خلال استحداث الوظائف.

ب. مؤشر ا ستقرار الأ سعار: ويقصد به قدرة الحكومة على تثبيت الأسعار, وعدم إجراء الرفع على السلع الأساسية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

اعتماداً على مو ضوع الدرا سة ومشكلتها فقد روعي ا ستخدام المناهج الآتية:

١-منهج تحليل النظم: يقوم هذا المنهج على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل, فالنظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل على التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على حدود النظام السياسي, بقاء النظام, بقاء النظام مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين دون حدوث فوضى, التكيف أي اعادة قدرة النظام على التأقلم والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة(البصيري،٢٠١٠،ص:٢٢) .

أ. أصحاب المنهج ورواده ومفهومه: أسهم "ديفد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره. يقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي دوله عندما تريد أن تدير الدولة ككل فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئة داخليه وبيئة خارجية.

ب. كيفية توظيف المنهج: نظراً لمشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذا المنهج يساعد في انجاز مواضيع الدراسة بناءاً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعضها البعض ومعرفة مدى أهميتها خلال فترة الدراسة.

١- المنهج الوصفي:

أ. أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه: أسهم (فرديناند دو سوسير, ١٨٥٧-١٩١٣) في إيجاد هذا المنهج وتطويره, حيث يقوم مفهوم هذا المنهج على دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية, حيث يعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج البحث ملائمة لمثل هذه الظواهر والموضوعات, من خلال تحديد الظواهر وجمع المعلومات الدقيقة, وفحص وتمحيص العوامل المحيطة بالظاهرة, يهتم هذا المنهج بدراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية من خلال اتباع الخطوات والقواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا المنهج (القصبي, ٢٠٠٧: ٢٦٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. كيفية توظيف المنهج:

- الاستعانة بمختلف الأدوات مثل الملاحظة وغيرها.
- تعتمد الدراسات الوصفية على اختيار عيّنات ممثلة للمجتمع.
- تصنيف الأشياء أو الوقائع على أساس معيار مميز.
- توضيح العلاقة داخل نفس الظاهرة.
- تفسير هذه الظاهرة.
- التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة.

ثامناً: الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات ذات العلاقة بأحد جوانب الدراسة الحالية, وقد تم ترتيبها تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم وكما يأتي:

١) دراسة علاية (٢٠١٥), بعنوان: فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في الدول النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في الدول النامية, وقد انطلقت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة من التساؤلات التالية: لماذا تقدم الجهات المانحة مساعدات للدول الفقيرة؟ وما هي أهم أهداف هذه الجهات المانحة؟ بمعنى آخر، هل الدوافع الإنسانية هي المتحكمة في سلوكيات الدول المانحة؟ هل من دوافع وأهداف أخرى كبرى من وراء تقديم المساعدات؟, وأظهرت نتائج هذه الدرا سة أن المساعدات الخارجية أ سهمت في إ صلاح القطاع العام فضلاً عن الإصلاحات المؤسسية في البلدان النامية.

٢) دراسة العلان، (٢٠١٥): بعنوان: أثر التحد يات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني ٢٠٠١-٢٠١٥ .

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن واقع التحديات الإقليمية المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥، وتحديد مفهوم الجغرافية السياسية وتطورها بما يتلاءم ويتوافق مع تطور العلاقات الدولية وآلية تطبيقها على الأحداث الإقليمية المحيطة بالمملكة، فضلاً عن مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: شهدت الأردن خلال فترة الدراسة تطورات واضحة ومتسارعة على الصعيد الإقليمي مما كان له الأثر الكبير على الشأن الداخلي الأردني، إلا أن سياسة صناعة القرار السياسي الأردني عملت بشكل ديناميكي على تخطي الأزمات الإقليمية المتمثلة بالتأثر بالأحداث العراقية والسورية بحيث لا يتم نقل هذه الثورات إلى الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣)دراسة الوزني (٢٠١٢) بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني وفيها تقدير الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين ٢٠١١- ٢٠١٢ وأظهرت نتائج الدراسة أن النمو السكاني الطارئ تسبب بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة، خاصة في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه وغيرها.

٤) دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP (٢٠١١), بعنوان: تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ومدى العبء الذي شكله على المجتمعات الأردنية المضيفة، والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقِدَم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية، وقد رأت هذه الدراسة أنه من الوارد أن تؤدي الفوضى السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية في كل من الأردن ولبنان لوجود امتدادات عرقية وطائفية في هذه الدول، ذات صلة بالوضع السوري، فكلما استمر القمع الوحشي من جانب نظام الرئيس الأسد للمعارضين السياسيين، زاد انتشار العنف والكراهية بين الطوائف المتعددة في المنطقة، وزاد العنف المتبادل بينها، وهو ما كان واضحا في لبنان وتركيا بشكل ملموس في الآونة الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) دراســـة الفايز (٢٠١١) بعنوان: دور المســـاعدات الخارجية الأمريكية للأردن ومدى فاعليتها ودورها في زيادة مستوى التحول الديمقراطي.

هدف هذه الدراســة التعرف إلى دور المســاعدات الخارجية الأمريكية للأردن و مدى فاعليتها ودورها في ز يادة مســـتوى التحول ا لديمقراطي)، وبمعنى آخر دراسة فاعلية المساعدات الاقتصادية والعسكرية كأحد العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي وعملية الإصــلاح والتنمية الســياســية في الأردن, وقد انطلقت هذه الدراســة من تســاؤل رئيسي ـ مفاده: هل تؤثر المســاعدات الخارجية على عملية الإصــلاح الســياسي في المملكة الأردنية الهاشــمية؟, ولإجراء هذه الدراســة تم اســتخدام (منهج تحليل النظم في تحديد العلاقات التفاعلية بين متغيرات هذه الدراســات) وأظهرت نتائج هذه الدراســة وباعتبار المســاعدات الاقتصــادية والعســكرية هي إحدى الأدوات الأســاســية التي حاولت الدول المانحة بوســاطتها إقامة علاقاتها الخارجية وتوطيد نفوذها في الدول المتلقية.

٤) دراســـة ا لفـا يز (Elfayez, ٢٠١٠) بعنوان: Jordanian Economic Development and Policy-Making٢٠٠٠-٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على دراسة المساعدات الأمريكية وتأثيرها الاقتصادي على الأردن, كما بحثت هذه الدّراسة مدى اعتماد الأردن اقتصادياً على المساعدات الأمريكية وتأثير هذا الاعتماد على تشكيل وتطور الاقتصاد الأردني, كما بحثت هذه الدّراسة في أهمية مساعدة الولايات المتحدة وضرورتها للحفاظ على النظام الداخلي والخارجي للأردن, وقد توصلت هذه الدّراسة بوجود تأثير إيجابي لتدفق المساعدات المالية الأمريكية، على الأردن كما أنه هنالك أثراً إيجابياً في صنع السياسات الخارجية والدولية.

٥) دراسة علي (٢٠٠٩) بعنوان: الشروط السياسية للدول المانحة لتقديم المساعدات للدول المتلقية.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الشروط السياسية للدول المانحة لتقديم المساعدات للدول المتلقية وكذلك تحديد العوامل السياسية المؤثرة في صناعة قرار المساعدات الخارجية الأمريكية، وأثر المصالح السياسية والاقتصادية في توزيع المساعدات الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان, وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها أن توزيع المساعدات الأمريكية يتحدد بمحددين رئيسيين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محـدد داخلي وخـارجي، المحـدد الـداخلي هو عبـارة عن تفـاعـل مؤسـسـات الدولة التنفيذية والتشرـيعية في صـناعة قرار المسـاعدات, أما المحدد الخارجي فيكمن في السـيطرة الحزبية داخل الكونجرس التي تعتبر المحدد الرئيسي المؤثر في توزيع المساعدات الأمريكية.

٦) دراسـة مهيدات (٢٠٠٥) بعنوان: أثر المسـاعدات الأمريكية على صـناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط, دراسة حالة (الأردن- مصر- المغرب).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، ومصر والمغرب، وتوضيح أهداف المساعدات الأمريكية، وتحديد الأساليب والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تقديم المساعدات، بما يضمن تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤثر على التغير في توجهات هذه الدول وبما يخدم أهداف ومصـالح الولايات المتحدة في المنطقة, وخلصـت الدراسـة إلى أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحاً ملحوظاً في توظيف المسـاعدات الخارجية كأداة من أدوات السـياسـة الخارجية، من خلال التأثير الواضح في صناعة القرار السياسي في الدول عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الاستقرار السياسي والاقتصادي دراسة نظرية

يعتبر الاستقرار السياسي مؤثراً على الاستقرار الداخلي للدولة, فهو يهتم بتماسك فئات المجتمع داخلها, ومدى ترابطهم فيما بينهم وبين السلطات الثلاثة في الدولة, ويمكن أن يكون مدى ترابط هذه الفئات فيما بينها مؤشراً لقياس مستوى الاستقرار في الدولة, إذ أن الدولة التي تتكفل لشعبها تحقيق الاستقرار أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة هي الدولة التي يمكن أن توصف بالدولة المستقرة سياسياً. كذلك يمكن القول بأنها تتمتع بوحدة وطنية, والوحدة الوطنية كما هو معروف هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم (القطارنة, ٢٠٠٦).

كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً من متطلبات النمو الاقتصادي وللتنمية السياسية, كذلك يرتبط بعلاقة طردية مع الاستقرار السياسي, إذ أن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في تسهيل أو إعاقة العجلة الاقتصادية، ومن ثم فإن الاستقرار هو مؤشر على حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي, والإصلاح والاستقرار السياسي(السرحان, ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتوضيح بدلالات مفهوم الاستقرار السياسي ومضامينه وشروط تحقيقه, ومؤشرات الاستقرار السياسي وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي فقد تم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مفهوم واتجاهات ومؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه

المبحث الثاني: أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستقرار السياسي

المبحث الأول

مفهوم واتجاهات ومؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه

تعتبر الظاهرة السياسية من ظواهر العلوم الاجتماعية التي تتسم بالديناميكية والحركة, وقد ارتبطت دراسة الظواهر السياسية بدراسة السلوك الإنساني, وقد تعددت الآراء والمفاهيم والمضامين التي قدمها الباحثون لها، وعلى الرغم من ذلك هناك مجموعة من الأسس والقواسم المشتركة بين المفاهيم المتعددة.

ولدراسة الظاهرة السياسية فإنه يجب رصد بعديها الإيجابي والسلبي واللذان يشيران إلى الاستقرار أو عدمه وذلك في حدود فترة زمنية قصيرة, والتعامل معها على أنها نسبية في التطبيق والمعنى إذ أن عدم الاستقرار الكامل يشير إلى فناء الدولة, وعليه يجب توخي الحذر في توقع حالة عدم الاستقرار وذلك من خلال الأخذ بالمؤشرات المتعلقة بالظاهرة (السرور, ٢٠٠٥:٦٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي من أهم المشكلات من حيث الخطورة, والتي يمكن أن تواجهها دول العالم، وذلك تبعاً لما تتركه من آثار خطيرة على أوضاعها المختلفة، فعدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية ويعرقل السعي نحو القضاء على صور التخلف التي تعاني منها المجتمعات، كما أنه يؤثر في سمعة الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة وهيبتها على الصعيدين الدولي والإقليمي (الدلقموني, ٢٠١٢: ٦٠). ولدراسة الاستقرار السياسي نظرياً فإنه لا بد من الكشف عن دلالات هذا المفهوم ومضامينه وشروط تحقيقه وهذا ما تم تناوله في المبحثين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي واتجاهاته الفكرية

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي واتجاهاته الفكرية

هنالك العديد من الدلالات التي تشير إلى مفهوم ظاهرة الاستقرار السياسي, وقد برزت العديد من المدارس الفكرية والاتجاهات التي فسرت ظاهرة الاستقرار السياسي التي اختلفت فيما بينها في تحديد تفسير واضح للاستقرار السياسي, وباختلاف وجهات النظر, فإنه لا بد من التعرف إلى المدارس الفكرية والاتجاهات التي فسرت هذه الظاهرة, كذلك التعرف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الاستقرار السياسي من وجهة نظر الكتاب والباحثون في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية, وفيما يلي عرضاً لأهم المدارس الفكرية التي فسرت ظاهرة الاستقرار السياسي, كذلك التعرض إلى مفهوم الاستقرار من وجهة نظر الكتاب والباحثون.

أولاً: اتجاهات تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي

باختلاف المنطلقات والمناهج التي تقوم عليها نظرية الاستقرار السياسي بسبب اختلاف الآراء والمفاهيم التي تناولت دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي, والتي جعلت من دراسة هذه الظاهرة محور جدل لدى العديد من منظري العلوم السياسية والاجتماعية, والتي أفرزت ظهور العديد من المدارس الفكرية والتي تبنى كلٌ منها وجهة نظر خاصة في تفسير الاستقرار السياسي, وعليه لا بد من إلقاء الضوء على أبرز المدارس والاتجاهات التي تبنت تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي, والتي كان من أبرزها ما يأتي:

١. المدرسة الوظيفية (البنائية):

ترى المدرسة الوظيفية بأن هنالك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي في الدولة والتنشئة السياسية, وذلك عندما وجدت المدرسة الوظيفية بأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة النظام على أن يحافظ على ذاته عبر مرور الوقت، وبمعنىً آخر أن يبقى النظام السياسي محافظاً على أنساقه ووظائفه ومؤسساته وأنشطته المختلفة بما يضمن له الحفاظ على استقراره. (الفتلاوي، ١٩٩٦: ١٤٤).

ويكمن جوهر تفسير المدرسة الوظيفية للاستقرار السياسي وفقاً "لألموند" في أنها تقوم على دراسة الأنشطة التي يلزم بأن يأخذها النظام السياسي بعين الاعتبار, وعلى اعتبار أن النظام السياسي هو مجموعة من المؤسسات التي يناط فيها وظائف إدارة الدولة, لذا فإن حدوث أي خلل أو خطأ في وظائف هذه المؤسسات, قد يتسبب هذا الخلل بنوع من عدم الاتزان الوظيفي، الذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاستقرار(العلان, ٢٠١٢: ٤٩).

إذ أن التعارض بين أنماط التنشئة السياسية السائدة في المؤسسات الحكومية, واختلاف أنماط التنشئة السياسية للمجتمع عن نمط تنشئة الصفوة, تحدث تبايناً بين الأجيال المتعاقبة والاتجاهات المؤسسية, والتي بالتالي تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي (الفتلاوي, ١٩٩٦: ١٤٤).

٢. المدرسة السلوكية:

ترى المدرسة السلوكية بأن الاستقرار السياسي هو رديف غياب العنف السياسي والعصيان المدني, والنظام الذي يسوده طاعة القانون والسلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمعي هو النظام السياسي المستقر, وترى المدرسة السلوكية بأن النظام الذي يقوم باتخاذ القرار وفقاً للإجراءات المؤسسية وليس نتيجة للتظاهرات غير السلمية أو العنف هو النظام السياسي المستقر (العلان, ٢٠١٢: ٤٤).

إلا أنّ هنالك بعض الانتقادات لهذه المدرسة كونها جعلت للاستقرار السياسي رديف وهو غياب العنف السياسي, كما أنها لم تتطرق إلى دور المؤسسات السياسية داخل الدولة في الاستقرار السياسي.

٣. المدرسة النظمية:

تتبنى هذه المدرسة منهج تحليل النظم في تفسير الاستقرار السياسي, ووفقا لهذا المنهج فإنه من الاهتمامات الرئيسية في تفسير كيفية محافظة النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار، وكيفية مواجهة النظام السياسي للتهديدات والمطالب، والاستجابة لها بشكل يضمن استمراره ووجوده، ومن ثم بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، وبقدرته على التأقلم مع التغيرات المتوقعة من البيئة, وفي تعريف "إيستون" للاستقرار السياسي، يربط ما بين الاستقرار السياسي ودرجة التغيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع من التغيير البطيء الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ إلى ظهور صور من عدم الاستقرار السياسي (العلان, ٢٠١٢: ٥٧)

٤. الاتجاه المؤسسي:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن أداء المؤسسات الحكومية الإيجابي يعتبر مؤشراً من مؤشرات الاستقرار السياسي, وقد أشار أصحاب المدرسة الوظيفية إلى أنه لإيجاد الأداء الحكومي الذي يرمي إلى الاستقرار السياسي لا بد من عدم إجراء تغييرات على المستوى القصير في إدارة هذه المؤسسات, كذلك أن تكون الحكومة قادرة على إصدار القوانين بطرق إيجابية لا تتعارض مع المصالح الخاصة للمجتمع, إضافة إلى الحد من العنف المجتمعي الناشئ عن عدم الاستجابة للمتطلبات الشعبية, وعدم لجوء الدولة إلى العنف كسلاح رادع للمواطنين داخل الدولة (المسيعدين, ٢٠٠١: ٧٥).

ثانياً: مفهوم ظاهرة الاستقرار السياسي

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر متعددة النتائج والانعكاسات, كذلك من المفاهيم التي تعددت وجهات النظر في تعريف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الظاهرة, وللوصول إلى تعريف شامل يحدد هذا المفهوم سيتناول الباحث أبرز التعريفات التي أوردها الكتاب والباحثون في هذا المجال.

يرى هيروتز "Hurwits" بأن الاستقرار السياسي هو: "تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وببنيته الأساسية مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم(Hurwits,١٩٧٣ :٤٩٩).

وفي المقابل فإن عدم الاستقرار السياسي يتمثل في الظروف السياسية المشبعة بالإحباط، وكبت الحريات، وفي ظل ظروف اقتصادية تتمثل في المديونية، وفي ظل غلاء الأسعار وغياب الرقابة وعدم الحد من الفساد الإداري والمالي، كما ويمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي باعتباره مفهوماً يشير إلى: "تردي مختلف أبعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الأقطار."(مجدي، ١٩٨٧).

عرف الاستقرار السياسي بأنه: "الظاهرة النسبية التي تشير إلى التغيرات المنضبطة داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراع والأزمات داخل الدولة، دون اللجوء إلى استخدام العنف, وبما يحد من وصولها حد التعبير العنيف عن نفسها، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الشعبية الموجهة إليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال مؤسساته التي تعكس قدرة النظام واستجابته للمتطلبات الشعبية(مسعد، ١٩٩٨: ٣).

ومن جهة أخرى نجد بأن هنالك ثلاث اتجاهات رئيسية عرفت الاستقرار السياسي اتخذت كلٌ منها منظور مختلف عن الآخر, وقد ميز ريتشارد هيجوت بين هذه الاتجاهات, حيث ذهب أتجاه إلى تعريف الاستقرار السياسي بأنه: "الغياب المتكرر في إحداث التغيير في الحكومة، فالدولة غير المستقرة سياسياً هي تلك التي تشهد تغيرات وزارية متعددة سواء على مستوى رئيس للوزراء أو على مستوى أعضاء المجلس الوزاري, بغض النظر عن عدم تغيير النظام السياسي (عبد الرحمن، ١٩٩٦: ١٩٤).

ومن خلال هذا التعريف نجد بأنه تم ربط الاستقرار السياسي للدولة بالتغيير في القيادات السياسية, وحل وتشكيل مجلس الوزراء خلال فترات قصيرة, ويعتبر هذا الاتجاه مؤشراً على أن النظام السياسي الذي لا يتم تبديل الحكومات من خلال إعادة تشكيل مجلس الوزراء فإن الدولة تتمتع باستقرار سياسي, وبعكس ذلك يكون هنالك مشكلات تعكر صفو الدولة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار, وقد تكون هذه المشكلات بسبب قصور الحكومات وعدم استجابتها للمتطلبات الشعبية, أو عدم طرح مجلس الأمة ثقته فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما يرى الاتجاه الآخر بأن الاستقرار السياسي هو غياب التغيير في النظام السياسي, فالدولة التي لا يتم فيها تغيير نظام الحكم من جمهوري إلى ملكي أو العكس, أو من نظام الحكم العسكري إلى المدني أو العكس, هي الدولة التي تتمتع بالاستقرار السياسي (ريتشارد, ٢٠٠١: ٢٢٣).

ومن خلال هذا التعريف نجد بأنه تم ربط الاستقرار السياسي بنظام الحكم, فالحكم الذي يواجه تغيرات في تبديل نظامه الحاكم هو نظام غير مستقر سياسياً, كذلك الحكم الذي يتعرض للانقلابات أو التدخل العسكري يوصف بأن الدولة تتصف بحالة عدم الاستقرار السياسي , أما الحكم الثابت لفترة طويلة ولا يتم فيه تغيير النظام الحاكم يمكن أن يشير إلى الاستقرار السياسي في الدولة.

في حين يرى الاتجاه الثالث في تعريف الاستقرار السياسي بأن الدول التي لا تتأثر بأعمال الفوضى أو الشغب أو العصيان المدني أو الاضطرابات والتظاهرات تعتبر دولة مستقرة سياسياً, وبعكس ذلك يمكن وصفها بعدم الاستقرار السياسي (الدلقموني, ٢٠١٢: ٦٢).

حيث أشار "ريتشارد هيجوت" بأن أصحاب هذا الاتجاه قد عرفوا الاستقرار السياسي بـأنه قدرة النظام السياسي للدولة على إدارة الصراع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأزمات الداخلية بحيث يحافظ النظام على إدارته وسيطرته الكاملة, مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اللجوء للعنف أو الاعتقالات (ريتشارد, ٢٠٠١: ٢٢٣).

كما أن عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته وعجزها عن التعاطي مع المشكلات الاقتصادية أو الاستجابة للمتطلبات الشعبية التي قد تؤدي العصيان المدني والاحتجاجات الشعبية التي قد تعمل على تقويض شرعية النظام الحاكم والتي قد تصل إلى الاعتقالات فهي عوامل تشير إلى عدم الاستقرار السياسي(الدلقموني, ٢٠١٢: ٦٣).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الاتجاهات التي عرفت الاستقرار السياسي جميعها تشير إلى مؤشرات الاستقرار, حيث أن غياب التغيير في النظام السياسي أو غياب التغيير في النظام الحاكم, وخلو الدولة من العصيان المدني أو الفوضى وأعمال الشغب, وقدرة النظام على الاستجابة للمتطلبات الشعبية هي كلها مظاهر من مظاهر الاستقرار السياسي للدولة.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي وشروط تحقيقه

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم الظواهر السياسية التي حظيت باهتمام الكتاب والباحثون والمفكرون في مجالات العلوم السياسية والاجتماعية ، وقد ظهر الاستقرار السياسي منذ الفكر اليوناني القديم وعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجه التحديد عند الفلاسفة "أرسطو وأفلاطون" اللذين قاموا بالبحث عن الثورات وأسبابها, حيث ركز أرسطو على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة، واعتبر الدولة المدنية ذات العدد السكاني والمساحة المحدودة هي الدولة والقادرة على الاكتفاء الذاتي وهي بذلك الأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي (السرور، ٢٠٠٥: ١٨٦).

وفي العصر الحديث بدأت المجتمعات بالتبدل والتغير على الصعيد المحلي والدولي، وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما دفع بعلماء السياسة للاهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي، ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة، وتحديد علاقات الارتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى, إذ توجد بعض الملامح والجوانب الهامة المصاحبة لظاهرة الاستقرار السياسي والتي توفرها على تحقيق هذه الظاهرة ومنها (الدلقموني, ٢٠١٢: ٦٣):

١. تحقق الشرعية السياسية:

"يقصد بالشرعية السياسية للدولة بأنها تعبير المواطنين عن رضاهم عن الممارسات التي يمارسها النظام السياسي وسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية" (الصاوي، ١٩٩٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعرف بأنها مدى قبول المواطنين للنظام السياسي في الدولة وهو نظام قائم على توزيع الأدوار السياسية مما يؤدي إلى ولائهم تجاهه، وهذا القبول يتجسد في ثلاثة مظاهر عملية وهي طاعة المواطنين هو الدولة التي يديرها النظام السياسي القائم (والي، ٢٠٠٣: ٢٩).

ولكي تتمكن الدولة من تحقيق الشرعية في نظامها السياسي, فلا بد لها الحصول على مستوى عالٍ من قبول ورضا المجتمع عنها, وهذا القبول يتحقق عنما يكون النظام قادراً على مواجهة ومعالجة قضاياه الداخلية والخارجية (الصاوي, ١٩٩٥: ٤٩).

وعليه فإن الدولة التي توصف بأنها مستقرة سياسياً هي الدولة التي تقوم على تحقيق مبدأين أساسين, أولهما الشرعية القانونية وتتمثل بدستورية السلطة وممارستها وفقاً للقواعد الدستورية, أما المبدأ الثاني فهو الشرعية السياسية وتتمثل برضا المواطنين عن النظام السياسي ممثلاً بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الدلقموني, ٢٠١٢: ٦٤).

وتتحقق الشرعية القانونية للدولة عندما تعترف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالقوانين التي تفرضها الدولة, بحيث تكون هذه القوانين متناسقة وتخلوا من التناقض, كذلك إدراك المواطنين بأن القوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفها تحقيق الشرعية القانونية وكفالة الحقوق والحريات وأن جميع المواطنين في الدولة يخضعون لهذه القوانين, والتي تؤدي بالتالي إلى وضع قيمة اجتماعية لها وبالتالي يلتزم المواطنون باحترام القانون (٣٨٠: Karel,١٩٧٣).

أما تحقيق الشرعية السياسية للدولة فتتحقق عندما يعمل النظام السياسي على تحقيق التوازن الأساسي له، فحضورها يضمن إيجابية علاقات الارتباط التفاعلي بين النظام السياسي ومؤسساته من جهة، والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة أخرى بضمانها مشاركة المجتمع في صنع القرارات السياسية واتخاذها(الدلقموني، ٢٠١٢: ٦٥).

ويعتبر تبني النظام السياسي للقيم السياسية الحديثة على رأسها تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات, والذي يكفل المشاركة السياسية في سبيل خلق علاقة تفاعل إيجابية بين النظام الحاكم, وبين المجتمع المدني، والذي بدوره يمنح النظام السياسي القدرة على الفعل والانجاز الوظيفيين استناداً إلى تلك العلاقة، ومن ثم فإن أي نظام يعيش ظروف غياب المشاركة السياسية سيواجه حالة من الافتقار إلى الشرعية مما يوصله إلى الإحساس بضعف ركائزه الاجتماعية، وبالتالي اللجوء إلى العنف والقمع دفاعاً عن استمراريته وتأكيداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لشرعية وجوده فينتج عن ذلك المزيد من غياب المشاركة وانتهاك الحريات الفردية، وهذا ما يعني فقداناً متزايداً لشرعية النظام السياسي وارتفاعا في احتمالات معارضته من قبل المجتمع مما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع ونظامه السياسي على حد سواء (الزرقاني، ١٩٩٨: ٢٤٢).

أما غياب المشاركة السياسية بين النظام السياسي والأحزاب ومنظمات المجتمع, فإن ذلك سيغيب شرعية هذا النظام ويسلبه رضا المواطنين عنه الأمر الذي قد يسبب الصراع فيما بين النظام السياسي والمواطنين في الدولة وبالتالي لا يتحقق الاستقرار السياسي في الدولة, وقد يجبر الدولة على التفرد بالسلطة.

٢. تحقيق الإنصاف الحكومي

يرتبط تحقيق الاستقرار السياسي بإنصاف الأداء الحكومي وذلك من خلال قدرة النظام السياسي على إصدار القوانين والتعهدات الإيجابية لتحقيق مطالب المواطنين بصورة مباشرة من خلال منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتعتبر قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها بالجدول الذي يعمل على تخفيض مستويات العنف إلى حد ممكن مما يحقق الاستقرار السياسي (الصاوي،١٩٩٥: ٤١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان تحقيق الاستقرار هو من واجبات ومهام الدولة وهي الجهاز الذي يقع عليه العبء في تحقيق الاستقرار، وليس أي مؤسسة اجتماعية أخرى وذلك بالنظر لما تملكه الدولة من إمكانيات كبيرة كالإمكانيات الاستخراجية، والتوزيعية ولتمتعها بالتفويض الاجتماعي للقيام بهذه العمليات التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع (أبو شنب, ٢٠٠٤: ١٢١).

وكذلك قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار عبر آلية ضبط التطور الداخلي في المجتمع سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى احتكار الدولة لسلطة استخدام القوة والقهر الجماعي داخل حدودها (مهيدات، ٢٠٠٧).

وهذه العملية ليست عشوائية بقدر ما هي منضبطة تحكمها قواعد الشرعية والرضا والقبول الشعبي وكل ذلك يحقق الاستقرار السياسي، وهذا يؤكد على أن عملية الاستقرار لا تعتمد على التطور الاقتصادي والاجتماع فقط بقدر ما تعتمد على مدى فاعلية النظام السياسي وتكامله وتأقلمه مع مؤسسات المجتمع المدني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر الاستقرار الاقتصادي على الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الاستقرار الاقتصادي المتمثل باستقرار مستوى الأسعار وذلك على الصعيد المحلي, أما بالنسبة للصعيد الخارجي فيتمثل الاستقرار الاقتصادي باستقرار قيمة العملة الوطنية, وعليه يمكن القول بأنه من أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هو استقرار الأسعار في الدولة بما يتناسب مع دخول الأفراد فيها.

ويعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أولويات السياسة الاقتصادية للدولة, حيث أنه كلما كان المجتمع داخل الدولة يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار السياسي فبالمقابل فإنه يسهم في تكوين البيئة الملائمة لأنشطة الأعمال المختلفة, ومن ثم يتمكن المجتمع من زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي, مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي, حيث أن الدول التي لا تتمتع باستقرار سياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي هي أيضاً لا تتمتع بالاستقرار الاقتصادي, وعادةً ما يعاني المواطنون فيها من تدني الأجور مقابل ارتفاع ملموس في الأسعار(نجا, ٢٠١٣: ٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن هذا المبحث يتناول مفهوم الاستقرار الاقتصادي, وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي, والعلاقة التبادلية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي, وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي

المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفاً في مقدمة أهداف السياسات التنموية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، إذ يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية, وإن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مفهوم ظاهرة الاستقرار الاقتصادي

تعد ظاهرة الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية الاقتصادية, حيث أن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعاقة أو تسهيل التقدم، ومن ثم فهم التنمية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي, والإصلاح والاستقرار السياسي.

ويشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى مدى الاستقرار الداخلي في الدولة مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وفي حال توفر ذلك في دولة معينة فإننا نقول عن هذه الدولة أنها تتمتع بوحدة وطنية, والوحدة الوطنية كما هو معروف هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم (القطارنة, ٢٠٠٦: ٦٨).

لقد تم استخدام مفهوم التنمية في علم الاقتصاد في منتصف القرن العشرين من أجل الدلالة على عملية إحداث تغيرات جذرية في المجتمعات، وذلك بهدف إكساب هذه المجتمعات قدرات إضافية على زيادة استجابة الحكومات لحاجات الأفراد الضرورية وحاجاتهم المتزايدة، وبما يكفل الزيادة في درجة الإشباع للحاجات الأساسية، وبما يؤكد على الاستغلال الأفضل والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيعها، بالإضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستجابة للحاجات المتزايدة من طاقة وإنتاج وغذاء وكماليات بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد هذا الاستغلال (Sands, ٢٠٠٥: ٥٣).

ويرى (McNaghten & Urry, ٢٠٠٨: ٢١٨) أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يركز على إحداث التغييرات الهيكلية في توزيع الدخل والإنتاج، ويهتم هذا المفهوم بنوعية المنتجات (السلع والخدمات) التي تقدمها الدول لأفرادها، فالاستقرار الاقتصادي لا يرتكز على كمية السلع والخدمات فقط، بل ترتكز على نوعيتها، أي أنها عملية تسمح بزيادة الكم والنوع في إنتاج سلع وخدمات، وهي تهتم أيضاً بزيادة المتوسط لدخل الأفراد الحقيقي يرافقه تحسين ظروف الفقراء المعيشية، فالتنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على تطوير مركز لقدرات هذه الشعوب الخاصة والمهمة للأفراد لأن الإنسان هو ثروة الشعوب الحقيقية.

والاستقرار الاقتصادي هو محصلة الجهود العلمية التي تستخدم من أجل تنظيم الأنشطة التي تتم بين الحكومة والشعوب لتعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف المستويات، أو التي يمكن توفيرها من أجل مواجهة حاجات المجتمع الأساسية حسب خطة معدة مسبقا، وفي ضوء سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع العامة، والتي تهدف أساساً للإسهام بزيادة دخل الفرد الحقيقي على اعتبار أن هذا الدخل يعتبر أحد المؤشرات للتنمية التي تعتبر من الأمور الهامة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وللتوسع في تلبية احتياجاتهم الضرورية (كافي، ٢٠٠٦، ص١٠٦).

وتشير (الصعوب، ٢٠١٠، ص١٤) إلى أن الاستقرار الاقتصادي هو عملية هادفة لتحسين نوعية الحياة لكل البشر من خلال إحداث تغيرات بالمجتمع بالأبعاد المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، فكرية، سياسية، وتنظيمية من أجل توفير حياة كريمة لكافة أفراد المجتمع، وهناك ثلاث نواح في الاستقرار الاقتصادي متساوية بالأهمية هي كما يلي:

١- رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع عبر زيادة دخولهم ورفع مستوى استهلاك الطعام والخدمات الصحية والطبية والتعليم، الأمر الذي يتم عبر تأمين الاستقرار الاقتصادي ذات العلاقة بالأهداف المحددة.

٢- العمل على خلق الظروف التي تساعد على النمو واحترام الذات عند أفراد المجتمع من خلال إقامة الأنظمة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشجع الكرامة الإنسانية والاحترام الإنساني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تسهم في زيادة حرية الناس عبر توسيع مجال خيارات أفراد المجتمع مثل زيادة التنوع في السلع وزيادة الخدمات للمستهلك.

إنّ ظاهرة عدم الاستقرار التي تعاني منها الحياة السياسية في الدول العربية ظاهرة مركبة نشأت من اجتماع جملة من العناصر والأسباب على النحو الذي لا يتأتى معه ردها إلى عنصر دون سواه، أو فهمها ضمن إطار شبكة من العناصر تضع عاملاً في مقام العامل الرئيسي، بينما تحيل العامل الآخر إلى منطقة العامل الثانوي.

ثانياً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

بالنسبة للمؤسسات السياسية وآليات الحكم في الدول العربية ما زالت تنمو ببطء ازاء التطورات الحديثة مما جعلها عاجزة عن مواكبة الواقع العالمي الجديد، فما زالت مؤسسات الدولة والخضوع لأنظمتها، وهذا يعني ضرورة توفير الوظائف الحكومية مما يقود إلى تضخم الجهاز الحكومي، ومع التحول التدريجي نحو إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ووجود أعداد ضخمة من الموظفين الحكوميين، أدى هذا إلى الإضرار بالإنتاجية وهو ما حصل في اقتصاديات الأردن ومصر ودول الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية (السليم، ٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أنه وبسبب غياب شرعية بعض الأنظمة السياسية ووجود الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، وعجز مؤسسات حكمها عن استيعاب المطالب الشعبية وفشلها في تحقيق ما تصبو إليه الجماهير من تقدم وديمقراطية وحريات، أدى هذا الأمر إلى ما عرف – بفجوة الآمال – مما دفع المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه إلى ممارسة الاحتجاج والعنف للرد على تسلط الدولة أي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي

الاستقرار السياسي هو "عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة"، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل (الصائغ, ١٩٩٤: ١٣).

الاستقرار من خلال هذا التعريف لم يقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبقي، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية (بغدادي, ٢٠٠٣: ٢٨٦).

أي أن مفهوم الاستقرار لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي أنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفهُ واستغلاله، الاستقرار بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، إذ تأخذ بالحسبان أن الإنسان هو غاية الاستقرار ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول بأن الاستقرار هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية.

إن الاستقرار يهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية وبناءً على ما تقدم وعند التصدي لتحديد مفهوم الاستقرار فإننا نجد، اتفاقاً بين الباحثين على أن الاستقرار هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في القطاع الاقتصادي - الزراعي - الصناعي - الاجتماعي- والخدمي، وكذلك في الإطار السياسي (الشمري, ٢٠١٠:٥٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الاستقرار يهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين، وتطوير الإنسان، وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن أن يساهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وهذا الأمر بحاجة إلى وجود بلد مستقل ومحقق للوحدة الوطنية، وخالي من المشكلات العرقية والهويات الفرعية، ومتمتعة بقدر كافي من الاستقرار السياسي، إذ أن عدم وجود التنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشكلات وكثرة الانقلابات العسكرية التي يقوم بها أبناء الشعب ضد النظام القائم، وفي مقابل ذلك ما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين الخاصة بمنع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية(العشري, ١٩٩٩: ٥١).

لذلك فإن هذه البلدان، لم يكتب لها أن تعرف الاستقرار بالرغم من أنها غنية وتمتلك ثروات هائلة، إذ نلاحظ أنها تأتي في مراكز متدنية بالنسبة إلى دول العالم.

فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كافٍ من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز(غليون, ١٩٩٥).

إضافة إلى ذلك فأن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة، وبناءً عليه ولكي تحقق الاستقرار أهدافها المذكورة، بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن يكون هذه الاستقرار متوازناً في مضامينها وأبعادها وأهدافها (بغدادي, ٢٠٠٣: ٢٨٦).

كما يجب أن يكون الاستقرار شاملاً في توجهاته، أي لا يرتكز على جانب واحد دون الأخر، لذلك فهو يشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية, يجب أن يكون الاستقرار متوازناً في توجهاته، بين المركز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحيط، أي أن لا يركز على المراكز الرئيسية كالعاصمة أو المدن الكبرى فقط، وإنما يجب أن يتوزع بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، في الريف والمدينة، وذلك كون الخلل في التوزيع سيؤدي إلى خلل في بناء تحقيق الوحدة الوطنية(غليون, ١٩٩٥).

إذ أن التفاعل بين الريف والمدينة مهم جداً في عملية تحقيق الاندماج القومي بين الجماعات الإثنية والعرقية المختلفة داخل الدولة، لأن هذا التفاعل يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الوطني أو القومي، وهذا يتطلب اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي المتوازن الذي يكفل تنمية وتائر الإنتاج والخدمات وفقا إلى اعتماد موازنة مرسومة لكل الإقليم السياسي، والتي تقود إلى وحدة اقتصادية (بغدادي, ٢٠٠٣: ٢٨٨).

ويرى الباحث استناداً على ما سبق بأن الاستقرار السياسي والاقتصادي يسيران في خطين متوازيين ومتزامنين, فكلٌ منهما متطلب سابق للآخر, وبرغم الخلاف الفقهي حول من يقول أن الاستقرار السياسي قبل الاقتصادي, أو أن الاقتصادي يسبق السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

اللجوء السوري والمساعدات الخارجية للأردن

وفي ضوء المشكلات الاقتصادية المتعاقبة على الاقتصاد, عمل الأردن على بناء منظومة من العلاقات الخارجية المتبادلة, وامتازت هذه العلاقات بأنها قائمة على خدمة المصالح المشتركة, إضافة إلى خدمة قضايا المنطقة, وبهذا الشأن اتخذ صانعي القرار قرارات حكيمة فيما يخص تنمية علاقاتها الخارجية، والتي جاءت من أجل المساهمة في التوازن الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا المبدأ قامت منظومة العلاقات الأردنية الخارجية على لغة سياسية واحدة اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني مؤداها أن الأردن مع أمته العربية والإسلامية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها وذاتها بما يضمن لها الدفاع عن نفسها إذا ما أحدقت أمامها الأخطار والتحديات، وان الأردن يسعى في تحركاته السياسية والدبلوماسية إلى تحقيق السلام العادل الشامل المتوازن الذي يضمن العدالة للشعوب والأمن للدول على أساس مبادئ الحق والعدل وفقا لأحكام وقرارات الشرعية الدولية.

وعليه فإن هذا الفصل يتناول المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: اللجوء السوري في الأردن (٢٠١١-٢٠١٧)

المبحث الثاني: أثر المساعدات على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

اللجوء السوري في الأردن (٢٠١١-٢٠١٧)

السياسة الخارجية الأردنية هي نتاج لتداخل وتأثير متغيرات داخلية وإقليمية ودولية تعمل على توجيه السلوك السياسي الأردني الخارجي، وأهمها الشح في الموارد وضعف التجربة الدولية على مستوى أجهزة الدولة واقتصارها على الملك، وفي سبيل التعاطي مع ذلك قامت السياسة الخارجية الأردنية على مرتكزين، محاولة المواءمة في العلاقات العربية والدولية، ومحاولة الحصول على اعتراف عربي بدور الأردن المتميز داخل دائرة الإجماع الغربي، يضاف الى ذلك التعقيدات والأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط.

وانعكس تأثيرها على المجتمع السوري من نزوح ولجوء وتشرد, إضافة الى انعكاساتها السياسية والاقتصادية والثقافية, وتميزت الأزمة السورية بالعالمية من حيث تواجد القوى, وسجلت تحولاً وانعطافاً بطبيعة الصراع الدائر، فقد تشكل الجيش السوري الحر وتبعه تشكيل العديد من المليشيات المسلحة التي تصدت للقوات الحكومية في معظم المدن, والتي أصبح هدفها الرئيسي إسقاط النظام, كذلك دخول عدد كبير من المسلحين من عدة دول وخاصة الجماعات الإسلامية والتكفيرية التي ينتمي جزء منها إلى تنظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة وهو ما يعرف بدولة العراق والشام(داعش), وجبهة النصرة التي تعتبر أكبر وأقوى جبهة تقاتل على الأرض السورية, وبدأت المعارضة المسلحة تتلقى الدعم والتأييد المادي والسياسي من عدة دول إقليمية ودولية, فقد نشطت المعارضة على الصعيد السياسي بتشكيل المجلس الوطني السوري والإتلاف السوري ثم تشكيل حكومة في المنفى إلا أنها لم تكون ذات تأثير فعال على الساحة السورية.

المطلب الأول: واقع اللجوء السوري في الأردن

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجوء السوري على الأردن

المطلب الأول: واقع اللجوء السوري في الأردن

تنطلق السياسة الخارجية للأردن من مفردات وسطية يعبر عنها النظام السياسي من خلال اعتدال فكره ورؤيته المستقبلية للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، ويتم مراجعة هذه الأفكار باستمرارية في كل إطار أو أي منعطف استراتيجي أو سياسي يحدث على الساحة الإقليمية أو على المستوى العالمي، وتهدف دوماً إلى حماية المصالح الحيوية الأردنية، والحفاظ على مكتسباتها من خلال بناء علاقات استراتيجية مبنية على الاعتدال والوسطية مع كافة الدول الفاعلة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل تعزيز دور الأردن إقليمياً ودولياً (المقلد، ١٩٨٢ :١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استقبل الأردن اللاجئين السوريين على أرضه منذ بداية الأزمة وسمح لهم بعرض روايتهم التي تدين النظام السوري، لاسيما أن أهل درعا، الذين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة السورية، لهم صلات قرابة وجوار مع مناطق أخرى في الجانب الأردني "مثل الطرة-الشجرة-الرمثا"، وحصلت اشتباكات في أكثر من واقعة بين الجيشين السوري والأردني بسبب وجود مسلحين بحسب الادعاء السوري، أو بسبب محاولة لاجئين أو فارين من النظام، ومنهم عسكريون، الهرب إلى الأردن بحسب السلطات الأردنية، كما أن طياراً سورياً لجأ بطائرته الحربية إلى الأردن، ولجأ إليها أيضاً رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب، حتى أن الملك الأردني عبدالله الثاني نفسه كان قد دعا الرئيس الأسد للتنحي، فضلاً عن الاتهامات التي وجهتها سوريا في أكثر من مناسبة إلى الأردن بإيواء المسلحين وتدريبهم وتسليحهم بدعم ورعاية من السعودية وأميركا، حتى استطاعوا السيطرة على كافة المواقع والمعابر الحدودية بين البلدين، ما أثار حينها مخاوف سورية من أن تكون درعا منطلقًا لهجوم أو هجمات نحو دمشق نفسها (العبيدي، ١٩٩٣ :٧٠).

وقد اجتمعت في سوريا كل مخاوف الأردن السياسية والوجودية والاستراتيجية، ولا توجد خيارات سهلة يمكن الركون إليها، فالوقوف المطلق إلى جانب المعارضة السورية دون انتصار مطلق لهذه الأخيرة أو فشلها، سيُدخل الأردن في دوامة من العداوة والمواجهة مع أطراف في النظام الجديد من النظام القديم أو مع النظام القديم نفسه في حال استطاع الصمود أو أثبت قدرته على الاستمرار طويلاً ولو كان ضعيفاً أو عاجزاً، وفي حال قلّلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن من أهمية المعارضة السورية، فإن انتصار هؤلاء أو تشكّل نظام جديد وفق شروط جديدة تقطع مع النظام السوري القديم، سيُعرّض الأردن لمخاطر تشكل نظام سوري بعيد عنه لا يراعي مصالح عمان في أدنى الأحوال، هذا إذا لم تتوتر علاقاته معها(السلمي، ١٩٧١ :٢٨).

ويمكن وضع مراحل رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها على سبيل الإجمال فقط في مساره من الأزمة السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن كل مخاوف الأردن الاستراتيجية كانت حاضرة في جميع المراحل: (http://www.aljazeera.net)

١- مرحلة ما قبل جنيف١ قبل ٢٠١٢: كان الأردن يعيش تحت تأثير الأحداث اليومية في سوريا خاصة مع بداية الأحداث في درعا، وأنه تحت ضغط أجواء الربيع العربي الذي خضع له عدد من الدول العربية فضلاً عن الحراك الأردني نفسه، وكان الأردن أكثر انفتاحاً على المعارضة السورية لكنه كان لا يزال متمسكًا باستمرار قنوات حوار محدودة، وبتفاوت، مع نظام الرئيس بشار الأسد رغم غلبة عدم ثقته باستمرار حكم الرئيس بشار الأسد، وفي هذه المرحلة كانت دعوة الملك الأردني الشهيرة للرئيس الأسد بالتنحي.

٢- مرحلة ما بعد جنيف١: وهو اتفاق عقد في يونيو/حزيران ٢٠١٢ يدعو إلى "عملية انتقال سياسي" في سوريا لإنهاء الحرب، وشكّل بيان الاتفاق قبلة وهدفاً للموقف الأردني لكنه أدخله في بعض من الحيرة تبعًا للغموض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي لفّ الموقف الأميركي، فمن جهة هناك خارطة طريق أميركية- روسية للحل السياسي دون سواه للأزمة في سوريا، ولكن استمرت بالتوازي اللغة الأميركية المتصاعدة ضد النظام حتى بلغت شفير توجيه ضربة عسكرية لدمشق بسبب استعمال النظام للسلاح الكيماوي، كما أن الضغوط على المعارضة لم تتوقف لدفعها نحو الموافقة على الالتحاق بجنيف٢، وكذلك لمحاربة "الإرهاب" كما هو التوصيف الأميركي المتمثل بالمجموعات "المتشددة كداعش والنصرة". وفي هذه المرحلة أكد الأردن على عدم تدخله في الشأن السوري مع تأييده للحل السياسي دون سواه، ولكن كانت المعارضة لا تزال تعزز من سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سوريا والأردن، ولا تزال التقارير تتحدث عن تدريب أميركي-سعودي لجيش سوري معارض .

٣- مرحلة ما بعد التراجع عن الضربة الأميركية لسوريا (١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣)، أصبح الأردن بعد تلك المرحلة أكثر وثوقاً بالحل السياسي ويدعو له، ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية "لتشارك مجتمعة في المسار السياسي"، وهو المضمون الذي أكد عليه الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا.

استقر التقدير الأردني في ضوء الموازين الإقليمية والدولية، على تغليب الرأي الذي يرجح الحل السياسي وأن الخيارات العسكرية المتصلة بالأزمة السورية لا يزال الأردن في دائرتها، وأن الحسم السياسي قد يتطلب انخراطاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أردنياً في الأزمة السورية. وإلى ذاك الحين هناك قناعة بأن النظام السوري قادر على البقاء، لأن وتيرة الانشقاقات في الجيش وفي أجهزة الدولة الأمنية إضافة إلى السياسية والدبلوماسية لم تكن في تصاعد بل حتى ليست منتظمة، وأن الفراغ الذي يخلفه النظام السوري كلما تراجع تقوم بملئه قوى متشددة لا يمكن التفاهم معها (بيومي، ٢٠٠٤ :١١٢).

فرضت الانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة السورية كثيراً من التهديدات على الأردن، فتبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود تعد من أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة، والتي ترافقت أيضاً مع إرتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأ سلحة والمخدرات، وزيادة عمليات التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الأردنية السورية(http://www.jordanzad.com).

عانى الموقف الرسمي الأردني من ارتباك إزاء التعامل مع تقلبات الثورة السورية الراهنة، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي، ولهذا الموقف عدة مبررات ومنها ما يلي: (أبو مصطفى, ٢٠١٥: ١٥٩-١٦١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. مراعاة مصالح الأردن الأمنية والاستراتيجية الحيوية مع سورية، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها.
٢. ضغوط سياسية داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك.
٣. قناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأنّ النظام السوري يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية.
٤. الرأي العام الأردني منقسماً حيال الملف السوري، ولا يوجد إجماع على الموقف مما يجري في سوريا كما هو الحال مما جرى في مصر وليبيا وتونس.
٥. خوف الأردن من أن يصبح ممراً لحرب لا يقدر عليها.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجوء السوري على الأردن

يعد الأردن ثاني أكبر دولة في معدل استيعاب اللاجئين السوريين بعد تركيا وثالث دولة في العالم من حيث استضافة اللاجئين نسبة إلى عدد السكان إلا أن الأرقام جميعها تقترب من مليون ونصف مليون لاجئ سوري على الأرض الأردنية وتجدر الإشارة هنا أن الأعداد بالنسبة للأردن هي للاجئين داخل مخيمات اللاجئين وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين منتشرين داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محافظات المملكة ويبلغ مجموعهم حسب دائرة الإحصاءات العامة مليون ونصف مليون لاجئ كما أسلفنا، وأشارت التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية بأن اللاجئين السوريين يتوزعون على المحافظات الأردنية وكما في الجدول التالي (دائرة الإحصاءات العامة, ٢٠١٦):

الجدول (١)

توزيع اللاجئين السوريين في الأردن

المنطقة	أعداد اللاجئين
عمان	٧٩١,١٧٢ الف لاجئ
اربد	١٤٤,٢١٤ الف لاجئ
المفرق	١٥٩,٥١٩ الف لاجئ
الزرقاء	٦٧,٢٦٢ الف لاجئ
البلقاء	٢٠٢١٢ الف لاجئ
جرش	١١,١٠٩ الف لاجئ
مأدبا	١١,٣٣٧ الف لاجئ
الكرك	٩,٥٤٩ الف لاجئ
معان	٧,١٨٧ الف لاجئ
العقبة	٣,٤٧٠ الف لاجئ
الطفيلة	٢,٠٧٣ الف لاجئ
موزعون على البوادي	٢٢,١٤٠ الف لاجئ
المجموع	١,٣٣٣٠٠٠ الف لاجئ

(دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٦)

وقد أحدث اللجوء السوري في الأردن نظراً للأعداد الهائلة من اللاجئين الذين تم رصدهم والذين بلغ عددهم (١,٣٣٣٠٠٠) مليون لاجئ سوري,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة (٦٣٤) ألف لاجئ فلسطيني (٣٩٠) ألف وافد مصري (١٣٠) مائة وثلاثون ألف لاجئ عراقي (٣١) ألف وافد يمني (٢٣) والذين يقطنون على أراضي الأردن, بالإشارة إلى أن الوافدين أغلبهم تم استقدامهم للعمل, ونظراً بأن نسبة اللجوء السوري قد بلغت ما يقارب (١٤%) من عدد السكان الكلي للأردن الذي يبلغ (٩,٥) مليون عدد المواطنين الأردنيين منهم (٦,٦) مليون أردني.(http://alrai.com/article) وفي ضوء هذه الإحصائية فقد أحدث اللجوء السوري إلى الأردن العديد من المشكلات والاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى الأردن وكما يأتي:

أولاً: الآثار الاجتماعية للجوء السوري

إن الزيادة السكانية التي حدثت في الأردن بسبب العمالة الخارجية والهجرة واللجوء قد تؤدي إلى زيادة عدد حالات الإجرام داخل المجتمع فهي لها دور في زيادة العوامل التي قد تؤدي الجور بحق الأردنيين مثل البطالة والفقر، وقد يكون اللاجئين أنفسهم هم الذين يؤدون السلوك الإجرامي بأسباب مختلفة كالفقر والبطالة، وإضافة إلى تغير طبيعة الحياة وصعوبات التكيف وغيرها من العوامل. (الربابعة: ٩٦: ١٩٨٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أبرز المشكلات الاجتماعية التي خلفها اللجوء السوري إلى الأردن ما يأتي:

١- تأثير اللجوء على الأمن الاجتماعي: الأمن الاجتماعي بأنه "تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراعات بين فئات المجتمع، وتوفير المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى تربية الولاء والانتماء للمجتمع، آخذين في الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشاعات وما تفرضه عوامل التغير الاجتماعي من تحولات جذرية" (فهمي: ٢٣٢: ٢٠٠٢).

أما عن تأثر اللاجئين على الأمن الاجتماعي للدول المستقبلة للاجئين، فقد يعد استقبال اللاجئين ما هو إلا أعباء سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تفرضها حالة استقبال اللاجئين وهي تفرض تعهدات ومسؤوليات كبيرة قد تعجز بعض الدول عن تحملها (جامعة الدول العربية: ٢٠١٣: ٢).

٢- تفشي ظاهرة التسول: تشهد العديد من المجتمعات ظاهرة التسول وهي ظاهرة غير مرغوبة، فالمتسولون قد يحاولون ممارسة عمليات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة من النصب والاحتيال على الآخرين، وقد يكون التسول نشاطا أو إحدى الطرق للحصول على المكسب المالي السهل، قد لا يكون جميع المتسولين بحالة مادية، صعبة أو غير صعبة قادرين على العمل، ولكنهم يرغبون في جني المزيد من الأموال، ويبقى التسول نشاطاً مفضلاً لديهم عن العمل، فيستغلون عامل الشفقة والإحسان للمواطنين، ومع ذلك يبقى الفقر والبطالة، والعجز وافتقاد المأوى أحد الأسباب الأساسية للتسول، ويصعب التمييز بين المحتاج الحقيقي والممتهن للتسول، وحسب المجلس الاقتصادي الأردني ٢٠١٢ فإن التسول ظاهرة مجتمعية لها مؤشرات اجتماعية واقتصادية تشوه صورة البلد. وعلى الرغم من معالجة الظاهرة بموجب التشريعات الأردنية، إلا أنها لا زالت تشكل تحدياً لمنظومة المجتمع الأردني .

بالرغم من صعوبة إحصاء أعداهم إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تم ضبطهما مجموعة (١٧٠٣٠) متسول ومتسولة، ٣٦% منهم خلال ثلاث سنوات الأخيرة تم ضبط ٦٦% في عمان ١٢% في إربد، نسبة النساء ٥٣% منهم ١٢% دون سن ١٨ (أحداث)، و٢٥% أحداث ذكور (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني : ٧٣٢: ٢٠١٢) ويلعب اللجوء مع عدم توفر الفرص المناسبة للعمل دوراً أساسياً لهذه الظاهرة وتزايدها، وقد تظهر بصورة أكبر عند النساء والأطفال، وقد تشكل مصدراً للإزعاج وخاصة إذا زادت بإعداد كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفشي ظاهرة السرقة: جرائم السرقة من الجرائم المنتشرة وخاصة في المدن المزدحمة، وهو عمل غير مقبول عرفاً وشرعاً، ومما لا شك فيه أن لها آثاراً سلبية على المواطنين وممتلكاتهم ويرجع العيسوي سبب السرقة إلى الدوافع العامة والقيم كمبدأ السعادة أو السعي وراء المكانة الاجتماعية أو الإحباط (العيسوي، ١٨٨: ٢٠٠٩).

وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، فإنه عام (٢٠١١) تم ضبط (٢١١٥١) حالة بتهمة الجرائم التي تقع على الأموال (الاحتيال والسرقة وهي تسجل ارتفاعاً مستمراً (المجلس الاجتماعي والاقتصادي: ٧٤٧: ٢٠١٢)، وقد تزداد فرصة القيام بها من اللاجئين بسبب الحاجة مادية، أو شعورهم بمقدرتهم على ذلك، وخاصة مع تدني الضوابط الاجتماعية لديهم، وعدم وجود العقوبات الرادعة .

ثانياً: الاثار الاقتصادية للجوء السوري في الأردن

إن الدول التي تسعى لبناء اقتصاد قوي، يجب أن تؤسس بيئة استثمارية تتميز بالمرونة، والتنافسية، وحرية الأموال وسهولة الحصول عليها، فالاقتصاد الحديث يعتمد على مدى جذبه للمستثمرين وجذب رؤوس الأموال، ولهذا فإن أي اقتصاد حديث يتمكن من هذه المزايا المذكورة سيكون حتماً اقتصاداً قوياً قادراً على اجتذاب الابتكار، ويستطيع احتضان المبادرين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك أن المقومات القديمة للاقتصاد، مثل الأرض، وقوة العمل، والمواد الخام وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها لم تعد بذاتها تشكل عوائق أمام الدول التي تفتقد مثل هذه المقومات، فالأموال تنتقل بسرعة وفي يوم واحد بين دول العالم، والأفكار والابتكارات تبحث عن حاضنات في كل مكان, ولهذا فإن الدول التي لديها حاضنة اقتصادية شاملة من حيث توفيرها بيئة استثمارية قانونية تمويلية جاذبة ستتمكن حتماً من المنافسة العالمية وبناء اقتصاد مستدام، حتى إذا لم تتوافر لها المقومات التقليدية للاقتصاد، فلم يعد ذلك هما في عالم يرتكز على تعظيم القيمة باستخدام أقل الموارد (صحيفة الاقتصادية، ٢٠١٦).

إذا فقضية الاقتصاد قضية إبداع بالتفكير إبداع في جذب الاستثمار إبداع في التسويق إبداع في معرفة البيئة الحاضنة للاقتصاد وذلك لمعرفة معوقات النهوض بالاقتصاد وتحييدها وعوامل النهوض بالاقتصاد وتنميتها، والأردن بلد صحراوي في معظمه، صغير المساحة نسبياً، شحيح الموارد الطبيعية يعتمد كثيراً على المساعدات الخارجية في بقاء اقتصاده، ولقد عانى اقتصاد الأردن كثيراً ولا تزال المعاناة مستمرة وبتزايد خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وكان أيضاً لثورات الربيع العربي وما نتج عنها من حركات لجوء وركود اقتصادي أثر كبير على حركة التجارة بشكل رئيسي بالإضافة إلى تأثيره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على قطاع السياحة أيضاً كما انخفضت التحويلات المالية وتقيدت الصادرات بسبب تداعيات الوضع الأمني والسياسي في المنطقة إذا فالوضع الاقتصادي الأردني مأزوم ويحتاج إلى طفرة من التغيرات لإنقاذه.

ولم يكن اللجوء السوري هو ما ينتظره الاقتصاد الأردني ليتعافى فلقد بلغت كلفة استضافة ٤٦٠ ألف لاجئ دخلوا المملكة منذ بدء الأزمة بحوالي ٣٨٠ مليون دينار للعام ٢٠١٣ والحقيقة أن هذا الرقم تضاعف ليصبح ما يقارب المليار دولار وذلك بسبب تضاعف أعداد اللاجئين، وسجلت السلع الغذائية وتوفيرها أعلى كلفة ب ١٣٠ مليون دينار يليها كلف الطاقة ٥٥ مليون دينار وكلف الصحة ٤٠ مليون دينار وكلف الأمن ٣٥ مليون دولار وكلف التعليم ١٣ مليون دينار وكلف المياه ١٥ مليون دينار ذلك حسب تصريحات رئيس الوزراء عبد الله النسور، لقناة العربية تاريخ المقابلة ٢٠١٥/١٢/١٠.

بل أن اللجوء السوري جاء ليزيد الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً ويشكل ضغطاً إضافياً على البنية التحتية ورفع مستوى البطالة إذ حمل الكثير من الأردنيين على أثر تدفق اللاجئين السوريين المسؤولية في زيادة معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأفادت منظمة العمل الدولية أن معدلات البطالة في صفوف الأردنيين ارتفعت من ١٤,٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٢٢ في المائة في العام ٢٠١٤ ورفع الأسعار وأدى أيضاً إلى رفع أسعار العقارات سواء للبيع أو للإيجار. (تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، ٢٠١٣).

يشجع أيضاً على استخدام آليات المواجهة السلبية مثل عمالة الأطفال، ويزيد من حدة الفقر بين الفئات الأردنية الأكثر انكشافاً.

كما يؤكد البنك الدولي أن الضغط على الأجور قد يسبب انخفاضاً في معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية الأردنية وهناك من يتحدث عن التأثير الإيجابي للجوء السوري على الاقتصاد الأردني من عدة نواحي منها:

١. زيادة الاستثمار العام.
٢. نمو الصناعات التحويلية.
٣. البناء والنقل.
٤. الاتصالات.
٥. الخدمات.
٦. زيادة المساعدات الدولية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأدت هذه الزيادات إلى رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٧,٢ بالمئة، (دراسة لاكساندرا فرانسيس، ٢٠١٥)، وعلى الرغم من الجانب الإيجابي والذي طرحته (لاكساندرا) فيما يتعلق باللجوء السوري على الأردن إلا أن الظاهر للعيان هو سلبيات اللجوء وخاصة فيما يتعلق بالضغط على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة واللتان يعاني منهما الأردن قبل اللجوء كارثي على الاقتصاد الأردني المنهمك إذ بلغت العوائد المالية المتأتية من اللجوء السوري كدعم دولي أو زيادة في الاقتصاد الأردني المنهك إذ بلغت العوائد المالية المتأتية من اللجوء السوري كدعم دولي أو زيادة في الاستثمار العام ٣,٨ مليار دولار في حين بلغ حجم الإنفاق والأعباء الاقتصادية على الاقتصادي الأردني (الوزني، ٢٠١٦) بالإضافة عن الآثار الاجتماعية السلبية المتعددة جراء اللجوء السوري من تفشي وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الرذيلة وتزويج القاصرات وكل ذلك أسهم في إظهار الجانب السلبي للجوء أكثر من إظهار إيجابياته، وفي المطلب الثالث سيكون الحديث عن تأثير اللجوء السوري على الملف المائي الأردني.

إن الزيادة المفاجئة لديمغرافية سكان أي بلد ومنها عن طريق استقبال أعداد من اللاجئين، يزيد من فرصة ظهور العديد من الضغوطات والأعباء على الموارد الاقتصادية والخدمات والمرافق والبنى التحتية، وجاء في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن البلدان المضيفة منخفضة الدخل تقلق من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير اللاجئين على اقتصادها وبيئتها، فاستقبال اللاجئين يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد النادرة مثل العمل وفرص توفير الدخل والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى المنافسة على السلع الأساسية مثل الغذاء، وخشب الوقود ومياه الشرب ومواد البناء. (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ١٩٩٧: ٧١) وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن استقبال اللاجئين السوريين أدى إلى تفاقم عبء الحالة الاقتصادية الصعبة أساساً في معظم البلدان المجاورة لسوريا، وأدى إلى تراجع الاقتصاد العام في هذه الدول (أي مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا)، فنجد أن قطاعات اقتصادية مختلفة قد تأثرت سلباً بسبب انقطاع مسار التجارة وتدهور الأمن القطري والإقليمي (كالصادرات والسياحة والنقل). (منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة: ٤: ٢٠١٢).

وتم تقدير كلفة استقبال اللاجئين السوريين لعام ٢٠١٢ في الأردن عن طريق دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إلى ما يزيد عن ٥٩٠ مليون دينار لعام ٢٠١٢ وبما لا تقل عن ٣% من الناتج المحلي، واستحواذ اللاجئين على ٣٨ ألف فرصة (الوزني, ٢٠١٢: ٤).

وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأشخاص في المنطقة تأثروا من حيث متطلبات حياتهم اليومية التي كانت مرتبطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتفاعلة بصورة كبيرة مع المنطقة السورية والتي تشمل (التجارة، وعابري الحدود من الأقرباء والمزارعين والتجار الذين اعتادوا الحصول على بعض مدخلاتهم وبعض الخدمات الزراعية المدعومة من سوريا) ويواجهون خسارة كبيرة في الدخل وتدني المعيشة إثر زيادة سعر الإنتاج وفقدان أسواق منتجاتهم على أثر الأزمة السورية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٤٧: ٢٠١٣).

ومن أهم تأثيرات اللاجئين على الجانب الاقتصادي أنها تؤثر على:

أ- مشكلة البطالة: تعد البطالة في مقدمة المشكلات التي يعاني منها العالم، ودول العالم الثالث بشكل خاص، إلا أن حجمها وأبعادها تتفاوت من دولة إلى أخرى، والبطالة مشكلة ينتج عنها مشاكل متنوعة، ويقول الرفاعي إنه إذا ما تفشى مرض البطالة في مجتمع ما سيصاب هذا المجتمع بأمراض نفسية واجتماعية خطيرة كالجريمة والانحراف والعنف وضعف الانتماء واللامبالاة وغيرها من المشكلات. (الرفاعي، ١٢٤ : ١٩٩٢).

وهو ما يحدث خللا في أمن المجتمع واستقراره. والأردن يعاني على مدى عدة عقود من مشكلة البطالة، والارتفاع المستمر بالأسعار، وتشكل البطالة أهم التحديات التي تواجه الشباب الأردني في سوق العمل، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب البطالة في الأردن بنسبة كبيرة، وبلغت البطالة في الأردن ما نسبته ١٤% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ حسب دائرة الإحصاء العامة ومع ارتفاع يبلغ ٩% من عام ٢٠١٢ في الربع المماثل . (دائرة الإحصاءات العامة, ٢٠١٣).

ب- التضخم: عرف الاقتصاديون التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية ناجمة عن الارتفاع المستمر للأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب عليه، أي انخفاض القدرة الشرائية. وللتضخم آثار سلبية يعيد توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بصورة غير عادلة، والمتضررون بالصورة الأكبر أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة وهم غالبية أفراد المجتمع، فتنخفض قدرتهم الشرائية، لأن دخلهم ثابت وخاصة مع استمرار ارتفاع الأسعار، وإذا ما حدث أنِ ارتفع دخلهم فإنه يرتفع ببطء شديد وبكمية لا تتناسب مع الارتفاع العام للأسعار. (مجلس التعاون لدول الخليج: ١٤: ٢٠٠٨)، وقد يفقد بعض الأفراد أعمالهم وينقطع دخلهم بصورة نهائية، ليقع أفراد المجتمع تحت ضائقة مالية وانخفاض مستواهم المعيشي لتوتر حياتهم وأمنهم الاجتماعي، وقد يساهم بشكل أو بآخر في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية، كالفقر والسرقات والجرائم والفساد وغيره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: آثار اللجوء على قطاع الخدمات والبنية التحتية

تنشأ المشكلات السكانية نتيجة عدم التوازن والانسجام والتوافق بين الحاجات والموارد والإمكانيات، مما يؤدي إلى قصور هذه الموارد عن تلبية الحاجات الأساسية من خلال تقديم الخدمات الأساسية على النحو الذي يسد حاجة السكان منها أمام تزايد هؤلاء السكان، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط السكان على الموارد والإمكانيات التي تعجز عن سد حاجة المواطنين وإشباعها لتحقيق الراحة والطمأنينة والأمن والاستقرار لهم، إن الزيادة السكانية الناجمة عن اللجوء قد تؤدي إلى زيادة الضغوط على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه، والأراضي الزراعية، والبيئة) وعلى الخدمات المجتمعية بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان) مما يشكل عبئا إضافيا على الحكومات وأفراد المجتمع في الدول المستقبلية للاجئين ومن القطاعات الخدماتية التي قد تتأثر باستقبال اللاجئين (التل, ٢٠٠٢: ١٩٩):

أ. قطاع الصحة: إن الخدمات الصحية أساسية وهامة في حيازة الإنسان، منذ ولادته وحتى مماته، وبمقدار توفر العناية والرعاية الصحية، ينعم الإنسان بالصحة الجيدة، وعندما يكون عدد السكان أو نموهم معقولاً ومناسباً تستطيع الأجهزة الصحية المختصة تقديم الخدمات الطبية العلاجية والوقائية اللازمة، أما إن فاقت نسبة النمو السكاني عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمكانيات المتوفرة أو المتخصصة للإنفاق على الخدمات الصحية، فينعكس هذا القصور على الخدمات الصحية بمختلف أنواعها, وقد يؤدي الضغط الناتج من الزيادة السكانية أثر استقبال اللاجئين على جودة الخدمات الصحية وكفايتها، لأنه بسبب زيادة الكثافة السكانية يزداد الضغط على الخدمات الطبية، واكتظاظ المراجعين ونقص الأدوية والأجهزة الطبية، والكادر الطبي، الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى الانتظار ساعات طويلة لتلقي الخدمات الطبية، مما يؤثر سلباً على حياة المواطنين الصحية وأمنهم الاجتماعي .

ب. قطاع المياه: يصنف الأردن على أنه من أفقر أربع دول في العالم في مصادر المياه ومع الاستمرار بالنمو السكاني بالهجرات أو زيادة العمالة الوافدة وموجات اللجوء، إضافة إلى استقبال عشرات الآلاف من السوريين إلى الأردن فإن ذلك سوف يشكل عبئاً جديداً وضغوط متزايدة على المصادرة المائية الشحيحة أصلاً.

ج.قطاع التعليم: إن التعليم من أهم الخدمات في حياة السكان، وإن النمو السكاني يعكس الحاجة في اتساع المؤسسات التعليمية حجماً ونوعاً لتلبية توافد الأعداد المتزايدة وتغطية أنواع متخصصة من التعليم، ولتلبية حاجات سوق العمل, وإن زيادة كثافة السكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتطلب زيادة الإمكانات من مباني ومعلمين وإداريين وكتب والأدوات التعليمية المختلفة، الأمر الذي يضطر المؤسسات التعليمية في الغالب إلى جعل الدراسة على فترتين صباحية وأخرى مسائية، لأن المخصصات المالية في الدولة لا تكفي لإنشاء المدارس، وتعيين محدود أيضاً للكادر التعليمي.

د. الخدمات العامة الأخرى: شكل النمو السكاني المتزايد لاستقبال اللاجئين السوريين سببا رئيسيا في زيادة الطلب على الخدمات العامة، بالإضافة إلى ما ذكر فإنه قد يسبب المشاكل الآتية (التل, ٢٠٠٢: ١٩٩):

- زيادة الضغط على وسائل النقل العامة، والطاقة، وزيادة الازدحام المروري
- زيادة الضغط على الأماكن العامة والسياحة الترويحية، والحدائق والمنتزهات
- الضغط على شبكات الصرف الصحي وخدمة إزالة النفايات
- الضغط على المؤسسات الاجتماعية مثل مؤسسات العناية بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى النفسيين وغيرها. بالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة المراكز الأمنية المتخصصة بحفظ الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر المساعدات الخارجية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن

تعتبر الأردن إحدى الدول التي تتلقى المساعدات في المنطقة العربية، وذلك نتيجة لمحدودية مواردها الطبيعية فضلاً عن ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية، واعتماد الاقتصاد المحلي على موارد قطاع الخدمات وتحويلات العمالة الأردنية في الخارج والتي تتسم بالتقلب بشكل كبير, وقد جعلت المساعدات الاقتصادية الأردن يحتل مركزاً استراتيجياً عند الدول المانحة للمعونات وبشكل خاص عند الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك دور الأردن المتميز في مسيرة السلام في المنطقة وتحقيقها لأهداف الدول المانحة، الذي ساعد على توجه المساعدات لها، مع العلم أن التغلغل الاقتصادي للولايات المتحدة ودول الغرب عموماً، وللمؤسسات الدولية الواقعة تحت نفوذها، في دول العالم الثالث، كان يتخذ في الأساس صورة "المساعدات الأجنبية.

وعليه تم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: حجم المساعدات الخارجية للأردن

المطلب الثاني: المساعدات الخارجية الموجهة لتعزيز الديمقراطية والاصلاح السياسي

المطلب الثالث: المساعدات والاستقرار والاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: حجم المساعدات الخارجية للأردن وطبيعتها

١- حجم المساعدات الاقتصادية:

تقدم الدول المانحة المساعدات كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها، وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المنح الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة الإجراءات اللازمة لتوقيع الاتفاقيات وتحويل قيمة هذه المنح من الجهات المانحة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية. علماً بأن المنح النقدية الموجهة لدعم الموازنة العام والمقدمة من الدول العربية الشقيقة للمملكة، يتم تحويلها مباشرة لوزارة المالية وتوريدها لحساب الخزينة العام (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٦), والجدول (٢) الآتي يبن حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ونسبتها (٢٠٠٨ -٢٠١٦) من إجمالي حجم المساعدات الخارجية الكلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢)

حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن (٢٠١١ -٢٠١٧)

الأعوام	إجمالي المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي
٢٠١١	١,١٣٠
٢٠١٢	٣,٠٥١
٢٠١٣	٢,٦٣٢
٢٠١٤	١,٢٥٦
٢٠١٥	١,٣٨٤
٢٠١٦	٤٨٥
٢٠١٧	٦٥٣,٧

المصدر: البنك المركزي, وزارة التخطيط والتعاون الدولي

يبين الجدول (٢) حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ونسبتها (٢٠١١ -٢٠١٧) من إجمالي حجم المساعدات الخارجية الكلي, والجدول (٢) التالي يبين مخطط بياني لحجم المساعدات الأمريكية للأردن (٢٠١١-٢٠١٧) والنسبة المئوية لها.

بلغ إجمالي المساعدات في العام (٢٠١١) بلغت قيمة المساعدات الأمريكية للأردن ما نسبته (١,١٣٠) مليار ومائة وثلاثون مليون دولار أمريكي, وبنسبة (١٥,٥%) وفي العام ٢٠١٢ بنسبة (١٩,٨%) وقد يعزى هذا الانخفاض إلى العبء على البنية التحتية في الأردن, ومشكلة اللجوء السوري التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي في الأردن, إضافة إلى تراجع ملموس في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة للأردن, أما في العام (٢٠١٣) فقد بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية الإجمالية (٢,٦٣٢) مليار دولار أمريكي, بلغت نسبة المساعدات الأمريكية منها (١٩,٨%) أما في العام (٢٠١٤), فقد بلغ إجمالي المساعدات (١,٢٥٦) مليار دولار أمريكي, كما بلغت نسبة المساعدات الاقتصادية الأمريكية منها (٥٠%) في حين بلغت قيمة المساعدات الإجمالية في العام (٢٠١٦) ما قيمته (٤٨٥) مليون دولار أمريكي بلغت المساعدات الأمريكية منها (٣٢٣) مليون دولار أمريكي وبنسبة (٦٦,٥%) من إجمالي المساعدات الخارجية للأردن.

وفي ضوء الجدول (٢) نجد بأنه هنالك عدم استقرار أو ثبات للمساعدات الأمريكية إذ تراوح حجم المساعدات الأمريكية للأردن في الأعوام (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) لتتراوح قيمة المساعدات الأمريكية ما بين (١,٣٨٤-٣,٠٥١) مليار دولار أمريكي وهي مبالغ كبيرة قد قدمتها الولايات المتحدة للأردن, وقد يعزى السبب في ذلك هو تحمل الأردن لعبء اللجوء السوري.

٢- طبيعة المساعدات:

تمكنت الأردن في الفترة الممتدة من (٢٠١١-٢٠١٧) من الحصول على مساعدات خارجية من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وبما يتماشى مع الأولويات والخطط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية في عدة قطاعات حيوية, خصوصاً المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة وصندوق المرأة، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة, إذ كان لهذه المساعدات الأثر الواضح في دعم مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية على كافة الصعد.

وقد أدت المساعدات الاقتصادية التي تقدمها عدد من الدول المستفيدة دورها في تحقيق هذه الأغراض، التي تلاقت بوجهة النظر الأمريكية مع الجهود الأردنية القائمة على السير نحو التحول الديمقراطي، وتحسين ظروف البلاد الاقتصادية من خلال الشروع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الداخلة ضمن عمليات التنمية السياسية الجارية في البلاد فضلاً عن العمل كشريك اقليمي وعالمي للولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت بأن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي مهم ووضع داخلي مستقر، فقد قام الجانبان لتأسيس العديد من المؤسسات الرائدة في التنمية منذ حوالي (٦٠) عام (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١١).

وهذا النوع من المنح تتم إدارته من قبل الجهة المانحة والهيئات الدولية وغالباً ما يجري بشأن هذه المنح بشأنها إتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، إذ يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة بها من قبل الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق الحثيث مع المؤسسات الحكومية المعنية وبالخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٦).

وأتاحت الفرصة أمام اقتصاده للنمو من خلال النهوض للقطاع التجارة وتحسين الزراعة وانعاشها، فضلاً عن إيجاد فرص للتوسع في مجالات الاقتصاد كاملة من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن وتشجيعه على إصدار التشريعات والقوانين التي تؤمن هذه الاستثمارات (الفايز, ٢٠١٥).

كذلك إعادة بناء هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (العمرو، ٢٠٠٤).

ساهمت العلاقات الاقتصادية الأمريكية في الأردن للتطوير الخدمات الصحية والتعليم والإصلاح السياسي في الأردن. كما ساهمت تلك المساعدات بالمساعدة في تحسين بيئة التعلم من خلال بناء المدارس وصيانتها، وتعزيز نوعية التعليم العام والتدريس، وتشجيع التعلم عن بعض والتوسع في برامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعليم الطفولة المبكرة وتطوير مهارات الانتقال من المدرسة الى العمل, بالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة الأردنية بالقيام بإصلاح السياسي ببناء مجتمع أكثر ديمقراطية.

المطلب الثاني: المساعدات الخارجية الموجهة لتعزيز الديمقراطية والاصلاح السياسي

يعتبر الأردن مثالاً لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع الإصلاح السياسي والتنمية السياسية, نظراً لأن الأردن يمثل حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه, إضافة إلى التعاون العسكري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

كافأت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن على دوره كدولة حليفة وشريكة في عملتي السلم والسلام, بتقديمها المساعدات الاقتصادية والعسكرية, ومن أبرز ما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في سبيل تحقيق الاستقرار والإصلاح السياسي في العام (٢٠٠٨) بدخول الأردن إلى برنامج تحدي المساعدات الخاص بمؤسسة تحدي الألفية, والذي من خلاله تم تقديم (٢٥) مليون دولار أمريكي كمعونة للأردن لتعزيز الإصلاح السياسي, وذلك اعتماداً على ثلاثة مؤشرات هي: (الحقوق السياسية, الصوت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحاسبة, السياسة التجارية) ومن هنا قامت الأردن بجملة من الإصلاحات السياسية تتجلى فيما يلي:(وزارة التنمية السياسية, ٢٠٠٨)

١. الحفاظ على التنمية السياسية والأمن الوطني.

٢. تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية).

٣. ضمان مشاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.

٤. اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.

٥. احترام الحريات والمساواة وتكافؤ الفرص.

٦. ارساء قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الأردني.

٧. مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميادين وتعزيز دورها في الأحزاب والمجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية.

ومن هنا قامت الأردن بإجراء جملة من التعديلات التي أسهمت بتعزيز استقلالية البرلمان وتفعيل دوره من خلال معالجة القيود القانونية, ومن خلال الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بتطوير لجان البرلمان الأردني, مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضفاء طابع الأحزاب في البرلمان مما يسهم في زيادة الفاعلية البرلمانية وتفعيل الرقابة السياسية على البرلمان, وبذلك بقيت الرقابة البرلمانية على الهيئة التنفيذية مما أنتج مجلس نيابي يعمل على أساس المصلحة العامة .

وقد رأت اللجنة ان الأحزاب تشكل عنصراً مهماً في تطوير الحياة النيابية فالأحزاب الوطنية الملتزمة بثوابت الدولة الأردنية ومبادئها وقيمها تشكل محوراً مهماً في تأطير النقاش الوطني حول مجمل التحديات التي تواجه الوطن, وفي الوقت ذاته يجب ان تكون قادرة على وضع البرامج العملية لمعالجة التحديات معتمدة في ذلك على المعلومات الدقيقة والتحليل العلمي للوصول الى برامج سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تطرحها على الناخبين في مرحلة الترشيح والإعداد للانتخابات وتتبناها إذا قدر لها أن تمثل في مجلس النواب وتلتزم بها وتدافع عنها وتظهر في الوقت نفسة المرونة اللازمة في الحوار بهدف التوافق حولهما كلما كان ذلك ممكناً من دون أن يمسها ذلك بجوهر فكرها وأيديولوجيتها.

ثانياً: في مجال المشاريع السياسية والوطنية وتعزيز المواطنة

أسهمت المساعدات الأمريكية الخارجية مجال المشاريع السياسية وتعزيز المواطنة بالعديد من التحولات الجذرية في إطار الجهود والمساعي التي تبذلها المملكة للسير قدماً ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في كافة القطاعات التنموية، ففي العام (٢٠١١) بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام (٢٠١١) ما مجموعه (٧٠٤,٩٧) مليون دولار أمريكي وقد ساهمت هذه المساعدات التي جاءت في ظل ظروف سياسية واقتصادية دولية صعبة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية، والتمويل الميكروي، وتعزيز الفرص الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وقد امتازت المساعدات التي تم الحصول عليها في عام (٢٠١١) بإنخفاض حجم القروض الميسرة على أهميتها بما نسبته حوالي (٩٢%) عن العام ٢٠١٠ مما ساعد على عدم ارتفاع حجم الدين العام، وارتفاع قيمة المنح الموجهة لدعم الموازنة, (ملخص المساعدات الخارجية, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١١).

وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من اجمالي المساعدات الخارجية للعام (٢٠١١) ما مجموعة (٦٧٦,٦٣٤) مليون دولار أمريكي (حوالي مليون دينار)، قدمت من خلال الجهات المانحة الرئيسة للأردن التي تضم الولايات الأمريكية والاتحاد الاوروبي واليابان والصين وكندا وكوريا ألمانيا إيطاليا وإسبانيا والبنك الدولي وبرامج الامم المتحدة والصندوق الكويتي للتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها، إذ تم توجيه ما قيمته (٢٢٢,٤) مليون دينار (ما يعادل حوالي (٣١٣) مليون دولار أمريكي كدعم مباشر للموازنة العامة بزيادة تبلغ حوالي ٢٤%) عن ما هو مقدر من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام (٢٠١١).

كما بلغت القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام (٢٠١١) ما مجموعة حوالي ٢٨,٣٤ مليون دولار أمريكي (حوالي ٢٠,١ مليون دينار)، إذ سيتم من خلال هاتين الاتفاقيتين تمويل مشروع إدارة قطاع المياه في محافظات الشمال، ومشروع توسعه محطة توليد كهرباء السمرا لزيادة قدرتها التوليدية بحوالي (٢٠٠) ميجا وات، وقد ضمت الجهات التي قدمت من هذه القروض كل من الحكومة الاسبانية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. (ملخص المساعدات الخارجية وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١١).

وفي العام (٢٠١٣) تم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة الملتزم بها من قبل الجهات المانحة لدعم قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والمياه في الموازنة العامة لمساعدة الحكومة الأردنية على تحمل أعباء استضافة اللجوء السوري, كما تم دعم جهود الأردن الرامية إلى تعزيز وصول الخدمات الأساسية الهامة للمواطنين لا سيما المتعلقة بالصحة الوقائية والتخطيط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسري والتعليم والمياه والواردة ضمن استراتيجية عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) في الأردن خلال (٢٠١٣-٢٠١٧).

أما في العام (٢٠١٤) فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من (منح وقروض الميسرة) والملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسة التمويلية خلال عام ٢٠١٢ ما مجموعه (٣٠٥١٠٤ مليون دولار أمريكي)، إذ بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعه (٢١٠٩٠١ مليون دولار أمريكي) بما في ذلك المساعدات (التي تم توقيع اتفاقياتها حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١) مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ضمن منحة مجلس التعاون الخليجي، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها (٩٤٢,٣ مليون دولار أمريكي). (ملخص المساعدات الخارجية , وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٤)

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقيات من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام ٢٠١٤ ما مجموعه نحو (١,٩١٩) مليار دولار أمريكي، إذ بلغت قيمة الملتزم بها ما مجموعه نحو (١,٢٥٦) مليار دولار أمريكي فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها ما مجموعه نحو (٦٦٣,١٨) مليون دولار أمريكي.(ملخص المساعدات الخارجية, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠٠٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم صرف قيمة المساعدات الخارجية التي تم التوقيع على اتفاقيتها بشقيها (المنح، القروض، الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقاً للمدة الزمنية على اتفاقياتها بشقيها (المنح القروض الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقاً للمدة الزمنية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج المشروع، وغالباً تتراوح فترات هذه المنح والمساعدات وفقاً للتدفقات النقدية الملتزم بها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة من حيث القيمة والتوقيت والمتطلبات اللازمة لاستحقاق دفعت التمويل (ملخص المساعدات الخارجية, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٤).

وفي العام (٢٠١٥) بعد استلام حمولة القمح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية تم بيعها بالاتفاق مع الولايات المتحدة لتمويل إنشاء مشروع سد الكرك وهو مدرج في قانون الموازنة العامة في الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) (ملخص المساعدات الخارجية, وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٥).

في العام (٢٠١٦) بلغت قيمة المساعدات الخارجية الملتزم بها (٢,٥٥) مليار دولار أمريكي وتم توجيه هذه المساعدات إلى الجهات الاقتصادية حيث تم دعم الموازنة العامة بـ (٢٦٦,٣) مليون دولار أمريكي, كما تم توجيه (١٩٢,٨٣) دولار أمريكي لدعم البنية التحتية, في حين تم توجه (٣٣٠,٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع التنموية للعديد من القطاعات الحيوية.

وعلى أساس ذلك عززت منظمات المجتمع المدني موقفها تجاه قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي مواقف ثقافية اجتماعية وليست سياسية ومن حقها التعبير عن آرائها إزاء تلك القضايا إلا أن الحكومة اعتبرت مثل هذه النشاطات سياسية, ولا يجوز لهذه المؤسسات التدخل فيها, وهذا يحدث أحياناً أزمات بين الحكومة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية, ولما كانت نية الحكومة تجاه التنمية السياسية نية حقيقية فكان لا بد لها من إعادة النظر في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية من أجل بناء علاقات صحيحة وإيجابية تحكمها قواعد دستورية حديثة وإن تغيير نظرة الشك والريبة والتخوف تجاه النقابات والمؤسسات المهنية الأخرى وأن تفتح عليها وتمنحها دوراً في بناء التنمية السياسية بمفهومها الواسع, وأن تكون شريكاً فاعلاً لها في استيعاب الاصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية وفق مشروع ديمقراطي وطني شامل.

المطلب الثالث: المساعدات والاستقرار والاقتصادي

تقوم المساعدات الاقتصادية على مبدأ الكفاءة السياسية للدولة, وغالباً ما تكون لهذه المساعدات بعداً سياسياً يليه البعد الاقتصادي, إذ تعتبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الغاية, وفي إطار العلاقات الدولية فإن الغاية السياسية للدولة المانحة هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تؤثر في السلوك الداخلي أو الخارجي للدولة التي تتلقى المعونة (Spyros & Wilson, ٢٠٠١).

تعددت المساعدات الاقتصادية بحسب القطاعات الموجهة إليها, ومن أبرز أنواع المساعدات الاقتصادية في الأردن ما يلي (أبو عليم, ٢٠١٧):

١. معونات لدعم الميزانية تقوم الدول المانحة بدعم الميزانية الأردنية عن طريق تقديم معونات اقتصادية على شكل منح لدعم الميزانية من خلال برنامج التمويل النقدي، وذلك لتخفيض الدين الحكومي الخارجي، وتغطية العجز في الميزان التجاري الأردني وتعزيز موقف الحكومة الأردنية التبادلي من العملات الصعبة، وكذلك معالجة المشاكل الاقتصادية إن وجدت والاختلالات في الميزانية العامة.

٢. معونات لدعم المشاريع: المساعدات الاقتصادية .

" تمكنت الأردن من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية وبما يتماشى مع الأولويات وخطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقطاع التمويل الميكروي وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة, وكانت هذه المساعدات من مختلف الجهات المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية ولعل أبرز هذه الجهات والمؤسسات (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، والصين، وكوريا الجنوبية، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية".(http://www.mop.gov.jo)

الفرع الأول: المساعدات الموجهة لدعم الاقتصاد الأردني وأعباء اللجوء السوري

يمكن تقسيم المساعدات الاقتصادية التي تم توجيهها في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من العام (٢٠١١-٢٠١٧) وفقاً لتسلسل السنوات تنازلياً على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١١

بلغت إجمالي المساعدات الخارجية للأردن الملتزم فيها من قبل الجهات المانحة للعام (٢٠١١) ما مجموعه (٧٠٤,٩٧) مليون دولار, وقد أسهمت هذه المساعدات في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ العديد من البرامج ذات الأولوية, وخصوصاً في تعزيز الفرص الاقتصادية ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات, وقد أسهمت هذه المساعدات في خفض نسبة القروض الميسرة مما ساعد على ارتفاع حجم الدين العام, حيث تم دعم الموازنة العامة بنسبة (٥٣%) من حجم المساعدات, وتم تخصيص (٨%) من إجمالي المساعدات لتعزيز الفرص الاقتصادية وبيئة الأعمال (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١١).

ثانياً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٢

بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من منح وقروض ميسرة ما مجموعه (٣٠٥١,٤) مليون دولار أمريكي, وقد تم توجيه بعض المساعدات لدعم الموازنة العامة بقيمة (٣٦٦,٧٤) مليون دولار أمريكي وبنسبة مئوية (٥٥%) من إجمالي المساعدات, كما تم توجيه (٢%) من المساعدات كدعم للمالية العامة, و(٨%) لتشجيع الاستثمار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٣

بلغ حجم المساعدات الاقتصادية للأردن في العام (٢٠١٣) ما مجموعة (٢٦٣٢,١٦٣) مليون دولار أمريكي, تم توجيه ما مقداره (٣٧٧) مليون دولار أمريكي لدعم الموازنة العامة, كما تم توجيه مبلغ (٤٠,٠٤٤) مليون دولار أمريكي كمنحة لدعم التنمية الاقتصادية, وقد قدم الاتحاد الاوروبي مبلغ (١٥) مليون دولار أمريكي كمنحة لبرامج الإصلاحات المالية العامة, كما قدم البنك الدولي للتنمية مبلغ (١٠) مليون دولار أمريكي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين في سبيل الاستجابة للخدمات الطارئة, كما تم توجيه مبلغ (٩,٥) مليون دولار للسجل الموحد وبرامج الوصول إلى الفقراء, كما تم دعم برنامج دعم بناء سوق عمل نشط بمبلغ (٤,٧٥) مليون دولار, كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ (١٠,٣٨٨) مليون دولار كمنحة لدعم مشروع تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المستضيفة, كما قدمت الصين منحتين على التوالي في العام (٢٠١٣) قيمة كل منحة منها (١٢,٨٥) مليون دولار أمريكي كمنحة على أثر إبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي الفني, بينما قدمت المملكة المتحدة مبلغ (٢٠,٧) مليون دولار لمشروع المجتمعات المستضيفة للاجئين السورين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية ولنفس المشروع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت أيضاً الوكالة السويسرية للتنمية بتقديم (٢,٣) مليون دولار, كما قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة (٧٤٨) ألف دولار أمريكي دعماً للحكومة في تحمل أعباء اللاجئين السوريين والعراقيين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٣).

رابعاً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٤

بلغ إجمالي حجم المساعدات الاقتصادية للأردن في العام (٢٠١٤) ما مجموعه (١٢٥٦,٦٨٧) مليون دولار أمريكي تم توجيه مبلغ (٥٣٨,٦٨) مليون دولار دعم للموازنة العامة بنسبة (٥٩%) من إجمالي المساعدات, كما قدمت الولايات المتحدة منحتين (١٨٤) و(٢٥٢) مليون دولار أمريكي منحة الدعم النقدي لبرنامج المساعدات الاقتصادية الاعتيادية, وقدم الاتحاد الاوروبي منحة بواقع (٥٠,٠٢) مليون دولار دعم للإصلاحات المالية والإدارية والعامة ومنحة الترويج للاشتمال المالي من خلال تعزيز حاكمية وانتشار التمويل المكروي بقيمة (٣٥,٩٤) مليون دولار, وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ (٤٣,٠٣٢٥٨٩) مليون دولار أمريكي كمنحة لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة تم توزيعها على مجالات: دعم النمو الاقتصادي, التجارة والاستثمار, تطوير القطاع الخاص, الفرص الاقتصادية, كما قدم البنك الدولي للتنمية منحة بقيمة (٣) مليون دولار لدعم الحوكمة وتعزيز الإطار التنظيمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤسسي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة, ومتناهية الصغر, كما قدم الاتحاد الأوروبي منحة بمبلغ (٩,٢١) مليون دولار أمريكي كدعم مكون المساعدات الفنية لبرنامج الترويج المالي من خلال تعزيز حاكمية وانتشار التمويل الميكروي في الأردن, كما قدمت كندا دعماً بقيمة (١٥,٦) مليون دولار للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية, كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ (٤٤١) ألف دولار دعماً للمساعدة في الإطار التنموي المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية, كما قدم الصندوق العربي للإنماء مبلغ (١٠) مليون دولار كمساعدات للإسهام في دعم اللاجئين السوريين في الأردن (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٤).

خامساً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٥

بلغ حجم المساعدات الخارجية للأردن في العام (٢٠١٥) ما مجموعه (١,٣٨٤) مليار دولار أمريكي, تم توجيه ما نسبته (٣٧%) من إجمالي المساعدات الخارجية بواقع (٣٧٤,٥٣) ألف دولار, كما تم تقديم منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة (٥٥,٨٥) مليون دولار لدعم مهارات التشغيل والاندماج الاجتماعي, كما قدم بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ (٣,٨٥) مليون دولار كدعم لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كما قام الصندوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودي للتنمية بتقديم منحة بمبلغ (٣٠) مليون دولار لإنشاء المدن الصناعية في محافظات (مأدبا, الطفيلة, السلط, جرش), كما تقديم مبلغ (٥٠٠) ألف دولار أمريكي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كدعم للتنمية الريفية والتشغيل (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, ٢٠١٥).

سادساً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٦

بلغ إجمالي حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن للعام ٢٠١٦ ما قيمته (٢,٨) مليار دولار، شكلت القروض الميسرة منه مبلغ (٩٣٩,٧) مليون دولار، ومنح لدعم خطة الاستجابة الأردنية بقيمة (١,١٨) مليار دولار، والمساعدات الاعتيادية على شكل منح للأردن بقيمة (٧٣٣,٨) مليون دولار, حيث تم توجيه (٢٦٦,٣) ألف دولار كدعم للموازنة العامة, كما تم توجيه (٦١٥,١) كدعم للجوء السوري (http://www.hala.jo/٢٠١٦/١٢/٠٥/٨).

سابعاً: المساعدات الاقتصادية للعام ٢٠١٧

بلغت المساعدات الخارجية الكلية التي تم التعاقد عليها للعام ٢٠١٧ (٢,٩٩) مليار دولار، فيما بلغت قيمة المنح الموجهة لدعم اللاجئين بما فيها المساعدات الإنسانية حوالي (٦٥٣,٧) مليون دولار، ليصبح اجمالي حجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الخارجية المتعاقد عليها للأردن للعام ٢٠١٧ ما قيمته (٣,٦٥) مليار دولار، بالمقارنة مع اجمالي حجم المساعدات الخارجية المتعاقد عليها للأردن للعام ٢٠١٦ والتي وصلت الى ما قيمته (٣,١٥) مليار دولار بزيادة مقدارها زهاء نصف مليار دولار (http://maqar.com/٢٠١٨/٠٢/٢٠).

الفرع الثاني: واقع الاستقرار الاقتصادي في ظل اللجوء السوري

بالرغم من شح موارد الأردن ومحدوديتها إلا أنه حمل على عاتقه عبء اللجوء السوري, والذي شكل بدوره عبئاً على الاقتصاد الأردني والبنية التحتية للأردن, حيث أن الأردن يفتقر للبنية التحتية المؤهلة لاستقبال ما يقارب من (٢,٨) مليون لاجئ في الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) لتنخفض النسبة إلى (١,٣) مليون لاجئ على أراضيه وفقاً لتقرير دائرة الإحصاءات العامة لسنة (٢٠١٦) وقد أثر هذا الحجم الكبير من اللجوء على الأراضي الأردنية بشكل كبير على الوضع المالي، حيث يقدر الأثر المالي الشامل للأزمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة منذ عام ٢٠١٢ وحتى نهاية العام ٢٠١٦، بحوالي (١٠،٦) مليار دولار أمريكي (وتشمل تكلفة التعليم والصحة ودعم الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، واستهلاك البنية التحتية، والخدمات البلدية، والمواد والسلع المدعومة، وخسائر النقل، والعمالة غير الرسمية، والتكلفة الأمنية)، في حين قدرت التكلفة غير المباشرة السنوية بناء على دراسة أعدها برنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي ٣،١- ٣،٥ مليار دولار سنوياً (http://alrai.com/article/١٠٣٨٩٠٤٥).

وبالرجوع إلى حجم المساعدات الاقتصادية التي وجهتها الدول المانحة للأردن وفقاً لتقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي نجد بأن حجم المساعدات الاقتصادية التي تم توجيهها إلى الأردن في سبيل دعم اللجوء السوري في الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) وفقاً لتقارير المساعدات الخارجية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي للأعوام (٢٠١١-٢٠١٧) بمبلغ يقدر بحوالي (٢,٦١٧) مليار دولار من إجمالي المساعدات الخارجية والتي تم تقديرها بحوالي (٧,٧٥٦) وفقاً لبيانات البنك المركزي الأردني (/http://www.cbj.gov.jo)

وفي ضوء هذه المخرجات السابقة نجد بأن المساعدات الدولية التي تم توجيهها إلى اللجوء السوري تقدر بحوالي (٢,٦١٧) مليار دولار من إجمالي المساعدات الخارجية, وعليه يمكن القول بعدم كفاية المساعدات الخارجية التي تم توجيهها إلى دعم اللجوء السوري في الأردن.

وعلى افتراض آخر بأن المساعدات الخارجية التي تم توجيهها للأردن كانت جميعها بسبب استقبال الأردن للجوء السوري, فيمكن القول بأن هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات أيضاً غير كافية لأعباء اللجوء السوري وأنها قد أثرت بنسبة عجز تقدر بحوالي (٢,٨٥) مليار دولار, وفي ضوء هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بأن للجوء السوري إلى الأردن العديد من الآثار الاقتصادية من أبرزها عجز الميزانية العامة وارتفاع المديونية, كذلك التأثير على الاقتصاد الأردني والذي تبرز مؤشراته في نسبة التوظيف البطالة واستقرار الأسعار, ويمكن بيان آثار اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي في الأردن من خلال ما يأتي:

أولاً: استقرار الأسعار

بالرجوع إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٣: ٤٦) نجد بأنه جاء في التقرير أن اللجوء السوري إلى الأردن أثر بشكل كبير في زيادة الطلب على المواد الغذائية والسلع الأساسية وإلى زيادة تكاليف المصادر الغذائية وفي غضون عامي (٢٠١١ - ٢٠١٢) شهد الأردن ارتفاعاً ملموساً في أسعار السلع الأساسية والتي قدرت بنسبة (٥%), كما شهد الأردن ارتفاع ملموس على أسعار اللحوم التي ارتفعت بنسبة (١٤%) ومنتجات الألبان التي ارتفعت بنسبة (١٩%) والسكر الذي قدرت نسبة ارتفاعه (١٢%) والبيض بنسبة (٣٠%)، كذلك شكلت استضافة اللاجئين عبئا كبيرا على كاهل العديد من الأسر ولا سيما في مناطق الرمثا واربد والمفرق (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٤٦: ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك جاء في التقرير الصادر عن دائرة الإحصاء العامة بأن الأردن شهد أعلى مستويات التضخم على أثر اللجوء السوري, حيث ارتفع معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) للتسعة أشهر الأولى عام ٢٠١٣ بما نسبته (٦,١%) مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، وحسب التقرير أن من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في الارتفاع هي مجموعة النقل التي ارتفعت أسعارها بنسبة (١٣%) ومجموعة الوقود والإنارة التي ارتفعت بنسبة (٢٤,٣%) ومجموعة الإيجارات التي ارتفعت بنسبة (٣,٩%) ومجموعة اللحوم والدواجن التي ارتفعت بنسبة (٥,٩%) ومجموعة الخضراوات التي ارتفعت بنسبة (١٠,٩%)(دائرة الإحصاءات العامة, ٢٠١٣: ٢).

كما أورد تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن الأردنيون الذين يعيشون في نفس مجتمعات اللاجئين من خارج المخيمات يواجهون زيادة حادة في أسعار الإيجارات، وتدني أجور العمالة، والاتجاه نحو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الموجودة، ولعل الأردنيين الذين كانوا يعيشون بالفعل تحت خط الفقر هم الذين سوف يشعرون بتأثير هذه العوامل مجتمعه أكثر من غيرهم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٥٠: ٢٠١٣).

إضافةً إلى ذلك فقد قامت الحكومة الأردنية مؤخراً برفع الدعم عن الخبز وزيادة أسعاره بما بين (٦٠ و١٠٠%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.(http://www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠١٨/١/٢٦/)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأنه نتيجة للعجز الذي تسبب به اللجوء السوري فقد أدى إلى ارتفاع العديد من السلع الأساسية كالوقود والخبز والمواد الغذائية الأساسية وعدم ثبوت أسعار السلع الأخرى ويعتبر هذا الارتفاع مؤشراً على عدم الاستقرار الاقتصادي في الأردن.

ثانياً: التوظيف والتشغيل والبطالة

أدت الموجات المتعاقبة من اللجوء والنزوح إلى الأردن إلى الزيادة من حجم الضغوط المختلفة في توفير فرص عمل للأردنيين, وذلك نظراً للأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل الأردني من غير الأردنيين الذين شكلوا ضغوطاً متواصلة على فرص العمل المتوافرة والتي تتصف بمحدوديتها، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة واستمرار مستوياتها صعوداً، في ظل غياب البرامج والإجراءات المنظمة لسوق العمل، ومحدودية الاستثمار والمشاريع الجديدة القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة الداخلة إلى السوق (صالح, ٢٠١٤: ٤).

وعلى أثر الأزمة السورية استقبل الأردن أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين الراغبين في الحصول على فرص عمل، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن الدول المجاورة للدولة السورية والتي استقبلت عددا من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين تأثرت بالمقام الأول بزيادة العمالة، وما يتبع ذلك من منافسة العمالة المحلية(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٤٧: ٢٠١٣) .

وهذا ما أكدته دراسة أجراها مركز الفينق بعنوان تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني" حيث أظهرت أن اللاجئين مثلوا ضغطا على مستويات الأجور منخفضة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، حيث وجد العديد من أصحاب العمل أنفسهم أمام أعداد كبيرة من طالبي العمل في مختلف المهن، الأمر الذي دفعهم إما لتخفيض أجور العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور أقل". (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية: ٧: ٢٠١٣).

وللوصول إلى بيانات رسمية حقيقية تبين أثر اللجوء السوري على معدلات البطالة والتشغيل في الأردن فقد قام الباحث بالرجوع إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالتشغيل والتوظيف والبطالة منذ عام (٢٠٠٦) إلى عام (٢٠١٠) كمرحلة مقارنة لمعدلات البطالة ونسب التشغيل قبل اللجوء السوري وفي ظل أزمة اللجوء السوري (٢٠١١-٢٠١٧).

والجدول التالي يبين فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٠٠)

السنوات	المشتغلين	المتعطلين	قوة العمل الأردنية (المشتغلين والمتعطلين)	فرص العمل المستحدثة	معدلات البطالة
٢٠٠٦	١٠٥٥٨٤٧	١٧١٣٩٠	١٢٢٧٢٣٧	٦٣٤٨٦	١٤,٠ %
٢٠٠٧	١١٤٠٤٤٦	١٧٢٢٠٣	١٣١٢٦٤٩	٧٠٣٥٦	٪١٣,١
٢٠٠٨	١١٧٢٧٠١	١٧٠١١٤	١٣٤٢٨١٥	٦٩٠٩٢	٪١٢,٧
٢٠٠٩	١٢٢٠٥٢٠	١٨٠٢٨٥	١٤٠٠٨٠٥	٧٦٣١٦	٪١٢,٩
٢٠١٠	١٢٣٥٩٤٨	١٧٦١٨٦	١٤١٢١٣٤	٦٢٨١٢	٪١٢,٥
٢٠١١	١٢٥٠٩٧١	١٨٥٠٤٩	١٤٣٦٠٢٠	٥٢٨٨٧	٪١٢,٩
٢٠١٢	١٢٦٨٠٩٣	١٧٥٤٧٠	١٤٤٣٥٦٣	٤٨٠٦٨	٪١٢,٢
٢٠١٣	١٢٦٢٦٣٦	١٨٢٠٦٣	١٤٤٤٦٩٩	٤٨٥٧١	٪١٢,٦
٢٠١٤	١٢٨٦٦٨٨	١٧٣٦٤٩	١٤٦٠٣٣٧	٤٢٥٨٥	١١,٩٪
٢٠١٥	١٣٩٨٠٣٠	٢٠٩٥٦٩	١٦٠٧٥٩٩	٤٨٣١٠	٪١٤,٦
٢٠١٦	١٤٨٠٠٢٠	٢١٧٩٣١	١٤٣٦٠٢٠	٤٨١٠٠	٪١٥,٨

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة إحصاءات العامة في الأردن (٢٠٠٦-٢٠١٦),

(البيانات المالية - وزارة العمل (٢٠٠٦-٢٠١٦)

يبين الجدول (٣) نسبة المشتغلين والمتعطلين وقوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) حيث يتبين بتزايد ملموس في نسبة المشتغلين والتي تراوحت ما بين (١٠٥٥٨٤٧) وبين (١٢٣٥٩٤٨) خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠, في حين تراوحت خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٦ ما بين (١٢٥٠٩٧١) وبين (١٤٨٠٠٢٠),

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للمتعطلين فقد تراوحت ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠ (١٧١٣٩٠) إلى (١٧٦١٨٦) وتشير هذه الأرقام إلى استقرار نسبة المتعطلين في هذه الأعوام, في حين شهدت الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٦ عدم استقرار وارتفاع ملموس في نسبة المتعطلين التي بلغت في العام ٢٠١١ (١٨٥٠٤٩) لتصل في العام ٢٠١٧ إلى (٢١٧٩٣١) وهذه النسبة تشير إلى تفاقم مستوى المتعطلين في الأردن.

أما بالنسبة لفرص العمل المستحدثة فقد تراوحت خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ ما بين (٥٢٨٨٧) وبين (٧٦٣١٦) وتشير هذه النسب إلى أن الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ قد شهدت فرص عمل بدرجة كبيرة ومتزايدة, في حين شهدت الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٦ تراجعاً ملموساً في مؤشرات استحداث فرص العمل حيث بلغت نسبة فرص العمل المستحدثة في العام ٢٠١٢ (٤٨٠٦٨) وفي العام ٢٠١٦ (٤٨١٠٠) فرصة عمل, مما يؤكد بركود استحداث فرص العمل في الأردن وثبات نسبها مقارنة بقوة العمل في الأردن.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن اللجوء السوري إلى الأردن قد أثر بشكل ملموس في الموازنة العامة والتي انعكس عجزها على فرص العمل المستحدثة ونسبة التشغيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بمشكلة البطالة فقد تراوحت نسبة البطالة خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ ما بين (١٢,٥%) لتصل إلى (١٤,٠ %) فقد بلغت (١٢,٩ %) في العام ٢٠١١ لتزداد معدلات البطالة في الأعوام التالية حيث بلغ معدل البطالة في العام ٢٠١٥ ما نسبته (١٤,٦%) كذلك شهد معدل البطالة ارتفاعاً ملموساً في العام ٢٠١٦ ليصل إلى (١٥,٨%) إلى أن تفاقمت مشكلة البطالة في العام ٢٠١٧ لتصل إلى معدل (١٨,٣%) وهي نسبة لم تشهدها الأردن في العشرون عام السابقة.

ويعزو الباحث تفاقم مشكلة البطالة إلى ارتفاع نسبة المديونية للأردن بسبب اللجوء السوري على أراضيه والذي استنزف من الميزانية مبالغ كبيرة, انعكس هذا الإنفاق في عدم قدرة الأردن على استحداث فرص العمل التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للأردن تم تقديمها لتحقيق الاستقرار السياسي في الأردن من خلال البرامج التي تسهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق المشاركة السياسية ودعم مسيرة الاصلاح السياسي والتحديث والتنمية, إلا أن المساعدات الخارجية لم تحقق الهدف المنشود منها خصوصاً في ظل أزمة اللجوء السوري والذي أثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأردني وأدى إلى وجود حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشر عدم استقرار الأسعار ومؤشر التوظيف وارتفاع معدلات البطالة, وفي ضوء استعراض المساعدات الخارجية وأثرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن في ظل أزمة اللجوء السوري فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج

- تبين بأن الاستقرار السياسي يعتبر مؤشراً على فاعلية النظام السياسي للدولة، ولا يتحقق الاستقرار السياسي إلا في الدولة التي تمتلك نظام سياسي ديمقراطي يشتمل على مؤسسات مجتمع مدني وتعددية حزبية ومجلس للنواب, حتى يتم تفعيل المشاركة السياسية بين كافة أطياف المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أثرت المساعدات الخارجية بشكل جزئي في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية واحترام الحريات وتعزيز المواطنة وإجراء العديد من الاصلاحات السياسية, إلا أنه يعود الفضل الأكبر في ذلك إلى تماسك الشعب الأردني.

- استهدفت المساعدات الخارجية للأردن الحفاظ على الاستقرار السياسي في الأردن من خلال وضع شروط على الأردن من أهمها إجراء الإصلاحات السياسية وتفعيل مشاركة المرأة في جميع الميادين, وإجراء التعديلات المتعلقة بالتنمية السياسية.

- أثرت المساعدات الخارجية بشكل مباشر في الاستقرار السياسي, ودفع عجلة التنمية السياسية, وذلك بأنه تم توجيه معونات اقتصادية تخدم العملية السياسية في الأردن من خلال تحديث القوانين الخاصة بحقوق الطفل والمرأة وحقوق الإنسان ككل, إضافة إلى التعديلات المتعلقة بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب والتي حققت استقرار سياسي واقتصادي للأردن.

- تعتبر المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للدول النامية بمثابة وسيلة تتمكن من خلالها الدولة المانحة من تحقيق أهداف سياستها الخارجية, أو الحفاظ على مصالحها في الدولة التي تتلقى المساعدات,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعادةً ما يتم ربط هذه المساعدات بشروط اقتصادية أو سياسية ذات اعتبارات سياسية كتحقيق التبعية أو التحالف.

- تعتبر المساعدات الخارجية الموجهة لدعم اللجوء السوري غير كافية وأثرت بشكل مباشر على الموازنة العامة للأردن وأدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع عجز الموازنة العامة.

- يعتبر استقبال الأردن على عاتق اقتصاده المحدود وقلة موارده للجوء السوري قرار غير مدروس بشكل صحيح بل أظهر ضعفاً في كيفية استقبال الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، حيث كان الهدف الرئيس هو التركيز على التخفيف من معاناة الشعب السوري بالمقام الأول.

- انعكست تأثيرات اللجوء السوري للأردن على عدم استقرار الأسعار وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وذلك نظراً لعدم كفاية المساعدات الخارجية لتكاليف اللجوء السوري خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٧) التي تم تقديرها بحوالي (١٠,٣) مليار دولار في حين بلغ إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن (٧,٧٥٦) مليار دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أبو شنب، جمال (٢٠٠٤) قضايا المجتمع والسياسة في العالم الثالث- دراسة في واقع المجتمع المصري، السويس، دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٤

بغدادي عبد السلام إبراهيم (١٩٩٩)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

بلقزيز، عبد الإله(١٩٩٦), العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٠٧) .

بيومي، علي، (٢٠٠٤) دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ، دار الكتاب الحديث مصر.

بيومي، محمد، ٢٠٠٩. المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندر – مصر.

تقرير التنمية البشرية(٢٠١٣) نهضة الجنوب – تقدم بشري في عالم متنوع صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، طبع في كندا.

تقرير، التنمية البشرية، الأمم المتحدة، ٢٠١٥، نيويورك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة الدول العربية(٢٠١٢) المتضررين من النزوح (اللاجئين – النازحين – المهاجرين). الاجتماع القطاعي العاشر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية / القطاع الاجتماعي.

الجوهري، محمد،(١٩٩٣) دراسة المشكلات الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر.

حبيب، مجدي، (١٩٩٧) سيكولوجية صنع القرار ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.

حمادي، مجدي، (١٩٨٧)، العسكريون العرب واستقرار الأردن، الدوحة – قطر، مركز بروكنجز للدراسات.

خشيم، مصطفى(١٩٩٤)، موسوعة علم السياسة، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر/ والتوزيع، ط١، ١٩٩٤.

الخوالدة، عبد السلام، (٢٠٠٠)، الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في اسرائيل: ١٩٨٨- ١٩٩٦، رسالة غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائرة الإحصاء العامة (٢٠١٣)

الدلقموني, محمد (٢٠١٢) التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية: حالة "الأردن, السعودية, مصر, تونس, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, إربد.

دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت،(١٩٨٥) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة وليد عبد الحي)، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع :الكويت.

الربابعة، احمد، (١٩٨٤) دراسة في نظرية الهجرة. مكتبة الاستاذ خليل أبو رحمة عمان – الأردن.

الرجوب سلامة رضوان، (٢٠٠٥)، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

الرشواني، منار محمد (١٩٩٧)، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن: ١٩٨٩- ١٩٩٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرفاعي، حسين،(١٩٩٢) الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي, دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض-المملكة العربية السعودية.

الزرقاني، علي عباس، تجديد المشروع القومي العربي في ضوء الواقعة القطرية، المشاركة والشرعية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٥).

السرحان, علي (٢٠١٧), الدور الاقتصادي والسياسي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن (٢٠١٦-١٩٩٩), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن.

السرور، عبير (٢٠٠٥) الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٥، ص٦٦.

السلمي، علي،(١٩٧١) العلوم السلوكية في التطبيق الإداري، دار المعارف، القاهرة.

شنوده، إيميل، (١٩٩٧)، الاتجاهات التربوية الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادق, عمر عبد القادر(٢٠١٠) دور المساعدات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة مصر والأردن, رسالة ماجستير منشورة, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, سوريا.

صالح، كمال، (٢٠٠٥) التجربة الأردنية في قياس الهجرة الدولية, صادر عن مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية، عمان- الأردن.

الصاوي، علي(١٩٩٥) مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق.

الصائغ, يوسف (١٩٩٤) التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة ٩، العددان ١٠٦- ١٠٧ تموز/ آب، ١٩٩٤.

صحيفة الاقتصادية، الرياض، ع١٦٧٣٥، ١٩ نيسان ٢٠١٦، ص٩

عبد الرحمن، حمدي(١٩٩٦) العسكريون والحكم في افريقيا، دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط١، ١٩٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبيدي، خميس ناصر محمد،(١٩٩٣)، نوع عملية صنع القرار التنظيمي ودور المعلومات فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

عثامنة، عبد الباسط (٢٠٠٢) الآثار المختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية. ندوة في مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة عن تطور اللجوء والنزوح - خصائص الهجرة وأنماطها الإقليمية، اربد - الأردن.

العجمي, مبارك سعيد(٢٠١١) المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠), رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

العشري حسن درويش (١٩٩٩) ، التنمية الاقتصادية، بيروت دار النهضة العربية للنشر.

العكاليك، حمزة سليمان، (٢٠٠٧)، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٨- ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلان, إلهام (٢٠١٢) أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن ٢٠٠٠-٢٠١٢, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.

علاية, موسى (٢٠١٥) فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في الدول النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية.

العمرو, ثروت سلامه(٢٠٠٤) المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥-١٩٩٥, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

العيسوي، عبد الرحمن،(٢٠٠٩) تحليل ظاهرة الفقر- دراسة في علم النفس الاجتماعي. منشورات الحلمي، بيروت.

غليون, برهان ،(١٩٩٥) المحنة العربية(الدولة ضد الأمة)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

الفايز, ذياب محمد (٢٠١٣) العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية, رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفتلاوي، علي عبد الكاظم، (١٩٩٦) الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص١٤٤.

فضيل التل، محمود، (٢٠٠٠) الثقافة السكانية: السكان والتنمية وتنظيم الأسرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان- الأردن.

فهمي، محمد، (٢٠٠٢) الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، الإسكندرية- مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.

القطارنة, محمد(٢٠٠٦) الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

كافي، مصطفى يوسف (٢٠٠٦), الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية. بغداد: دار الفرات، نينار للنشر والتوزيع.

الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٥), موسوعة علم السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (٢٠١٣) التقرير الاقتصادي والاجتماعي, ٢٠١٢, رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠١٣/١/٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٠٨) ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار السلع, الأمانة العامة، الرياض – السعودية.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (٢٠١٣) تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني، برنامج المرصد العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبرت، عمان- الأردن.

مسعد، نيفين عبد المنعم (١٩٩٨) الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية.

المسيعدين، يوسف سلامة حمود، (٢٠٠١)، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة , مصر.

معوض، جلال(١٩٨٣) ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١١).

مفوضية الأمم المتحدة، (١٩٩٧) حالة اللاجئين في العالم ٩٧-١٩٩٨: النزوح قسرا برنامج عمل إنساني. مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، (٢٠١١) الحفاظ على البيئة . استرجع بتاريخ من موقع المفوضية http: //www.unhcr-arabic.org

مقابلة تلفزيونية، التلفزيون الأردني، وزير المياه والري حازم الناصر، ١٨ تشرين ثاني ٢٠١٥.

مقابلة شخصية مع النائب السابق حديثه جمال الخريشة ٩ آذار ٢٠١٦

المقلد، اسماعيل صبري(١٩٨٢), نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية. .دراسة في الأصول والنظريات، الكويت ، جامعة الكويت .

المقلد، اسماعيل صبري،(١٩٨٢). نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

منظمة الأغذية للأمم المتحدة، (٢٠١٣) تقييم تأثير الأزمة السورية على سبل العيش القائمة على الزراعة والامن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر العراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة, الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهيدات, غازي (٢٠٠٥) أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط, دراسة حالة (الأردن- مصر- المغرب) ١٩٨٩-٢٠٠٥, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, الأردن.

مهيدات، عبد الرحمن (٢٠٠٦) أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٦.

نجا, علي (٢٠١٥) أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) دراسة تحليلية قياسية, مجلة بحوث اقتصادية عربية ٨ العددان ٧٢ – ٧٣.

النعيمي، أحمد نوري،(١٩٧٥) السياسة الخارجية التركية(بعد الحرب العالمية الثانية)، دار الحرية للطباعة، بغداد.

هايتر، تيرايزا، (١٩٨٩). إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، دار ابن رشد.

هندروش، تيد، (١٩٨٦)، العنف السياسي – فلسفته – أصوله- أبعاده، ط١، ترجمة عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس، بيروت – لبنان: دار المعرفة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيجوت، ريتشارد، (٢٠٠١)، نظرية التنمية السياسية، ط١، ترجمة (حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد)، عمان – الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية

والي، خميس (٢٠٠٣), اشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٣.

الوزني، خالد، (٢٠١٢) دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهبان, أحمد (٢٠٠٠) نظرية التنمية السياسية, ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد, المركز العلمي للدراسات السياسية , عمان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

Alfred B. Prados(٢٠٠٦) Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues, Congressional Research Service ˜ The Library of Congress.

Bentan Helenk (١٩٩٧) Encyclopedia Britannica. London.

Benton, Helenk, (١٩٩٩) , Encyclopedia Britannica, London HAWKESWORTH, MARY, (٢٠٠٤), Encyclopaedia Government and Politics, Routledge- LONDON AND NEW YORK

Deutch,Karel,(١٩٧٣).The resolution of Conflicts and Destructive Process, Yale university Press.

Elfayez, M. (٢٠١٠) Jordanian Economic Development and Policy-Making٢٠٠٠-٢٠١٠) The Impact of Foreign Aid.

Hurwits L,(١٩٧٣) Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics,١٩٧٣,P٤٤٩.

McNaghten, P. and Urry, J. Contested Natures. London: Sage, Meadows, D., (٢٠٠٨). The Limits to Growth: A Report to the Club. Public Administration Review, Vol.٦٥ No.١, pp: ٤٥-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sands, P. (٢٠٠٥). International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles, Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff.

U.S Agency For International Development, office of Middle Affairs, Washington , Financial. Year ١٩٩٤.

U.S. Relations With Jordan (٢٠١٢). Bureau Of Near Eastern Affairs.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Foreign Aid to Jordan and their Impact on Political and Economic Stability under Syrian Asylum (٢٠١١-٢٠١٧)

student preparation

Abed Al-Samad Ahmad Mefleh Alsmairat

supervision

Dr. Adel Turki Al-Qadi

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of foreign aid to Jordan on the political and economic stability under the Syrian asylum crisis (٢٠١١-٢٠١٧), was launched from the main premise that there is a correlation between foreign aid and the political and economic stability in Jordan in light of the Syrian asylum crisis (٢٠١١ -٢٠١٧), has been the researcher used systems analysis and methodology of the international system and the descriptive and analytical approach, and the tools of statistical appropriate to conduct this study, the study reached several conclusions, notably: the existence of a limited impact of foreign aid during the period (٢٠١١-٢٠١٧) and part of the foreign aid Has been introduced As well as from the conclusions that there is a clear impact on the economic instability where the price indices and the problems of poverty and unemployment have increased due to the insufficient foreign aid to the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

costs of the Syrian asylum burdens. The study recommended recommendations, the most important of which is activating Jordanian diplomacy in explaining the burden of Syrian asylum Jordan and the impact on political stability, and that the international community to contribute to the support of Jordan economically to be able to cope with the burden of Syrian asylum, and thus maintaining the Stability of the political, and enable him to benefit from the Syrian asylum in Jordan in attracting investors to Jordan to contribute to economic stability.

Keywords: foreign aid, Jordan, political stability, economic stability, Syrian asylum.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com